www.kassiounpaper.com

824

الاحد 20 آب 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



# حكومتنا المرتاحة..!

[11]

## الافتتاحية

## دي ميستورا لا ينطق عن هوى

توقع المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، أن يشهد الشهر القادم بداية تحولات نوعية في الأزمة السورية، تصريح دي مستورا يكثف خلاصة مواقف وتوافقات دولية وإقليمية نافذة بالأزمة السورية تم التعبير عنها خلال الشهر الفائت، شملت حتى أكثر الدول تشدداً في الملف السوري، و تعكس المناخ الجديد الذي يترسخ على مختلف الصعد والميادين لمصلحة الحل السياسي.

– إن هذا الموقف المتفائل التي يأتي للمرة الأولى على لسان المبعوث الدولي، منذ تكليفه بالملف السوري، يعني أن المجتمع الدولي قد حزم أمره بالشروع بالحل، ويعني أن الظرف الموضوعي من أجل هذا الحل قد نضج تماماً، فالرجل «لا ينطق عن هوى» بالتأكيد، مما يتطلب من السوريين عموماً، العمل استناداً إلى أن حقيقة اقتراب الحل السياسي باتت خارج دائرة التشكيك، ويتطلب في الوقت نفسه، تأمين العامل الذاتي، للإسراع بالعملية السياسية، وإزالة ما تبقى من عراقيل، واستكمال ما تبقى من العناصر للسير قدماً إلى الأمام في هذا الاتجاه. والتأكيد على جملة ثوابت ونواظم العملية.

– إن إطار الحل المعتمد هو القرار 2254، كما هو دون اجتهادات، وإضافات وتفسيرات من طرف واحد، و دون شروط مسبقة تفرغه من محتواه، وتنسف محتواه التوافقي، وهذا ما ينبغي أن يؤخذ بالحسبان في جميع جوانب العملية السياسية، بما فيها مسألة تشكيل الوافد الواحد للمعارضة السورية، من خلال مراعاة الحالة التعددية في هذه المعارضة، بعيداً عن منطق الاحتواء والهيمنة، والالحاق، بعد أن فشلت وإلى الأبد عقلية التجاهل، والإقصاء والاحتكار، التي استخدمها المتشددون في منصة الرياض خلال المرحلة السابقة.

– التحرر تماماً من النفوذ الإقليمي والدولي الذي كان يعرقل الحل السياسي، والذي قد تطل بقاياه برأسها مجدداً وتؤخر العملية، في ظل الصراع بين القوى الدولية، في العديد من الملفات والساحات، وإن كان الاتجاه الأساسي بات ثابتاً في سياق التوازن الدولي الجديد، أي أن الموقف يتطلب ضرورة الاستفادة القصوى من اللحظة الراهنة، لحظة التوافق على الحل.

– إن هذا التقدم حصل رغم محاولات الإعاقة المستمرة، ورغم الهجوم السافر على قوى الحل السياسي، الدولية والمحلية كأحد أشكال هذه الإعاقة، مما يعني أن محاولات هذه القوى المتشددة بمختلف مواقعها، لم تجد نفعاً أمام زخم العملية، وضروراتها، سورياً، واقليمياً، ودولياً، وأنها استنفذت أوراقها.

– إن التطورات الجديدة ما كان يمكن لها أن تحصل، لولا تلك الحلول الإبداعية التي أتى بها الحليف الروسي، عبر مسار استانا ومناطق خفض التوتر، مما يعني إن هذا الحليف الممسك بزمام المبادرة قادر على ايجاد حلول لاحقة لأية إشكاليات جديدة، مع تنامي دوره، في ظل التوازن الدولي الجديد، الذي يفرض ايقاعه في جميع الساحات.

شؤون عمالية



حقوق العمال بين العام والخاص

02

ملف «سورية 2017»



«منصة موسكو لا تملك الوقت للمهاترات»

05

ملف «سورية 2017»



الإرادة الشعبية و«نَحْت الحل»!

11

شؤون اقتصادية



أيّة «حرية اقتصادية» نريد...

12

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الفت خارج الصحن

من المهم أن يكون للنقابات منتدى دوري الإنعقاد، ليكون منبراً للطبقة العاملة يبحث قضاياها واستراتيجية عملها وأشكال نضالها، من أجل إيجاد أنجع السبل لحماية حقوقها والدفاع عن الاقتصاد الوطني ومتطلبات النهوض به، كي يصبح قاعدة المواجهة مع السياسات التي تريده مطية لتحقيق أعلى نسبة أرباح، وبالتالي أعلى نسبة فقر للمنتجين الحقيقيين.

ما تم طرحه في منتدى الاثنين العمالي، من خلال المدعوين له، وهم جلهم مسؤولون سابقون عن صياغة الكثير من السياسات الاقتصادية والقوانين وخلافها من القضايا الأخرى، التي كانت بنتائجها وبالاً على الفقراء، ومنهم بالأخص العمال، والأزمة التي نحن نعيش فصولها كاملةً، شاهدة على ما نقول، صدر قانون العاملين الأساسي والذي وصفه راعي اللقاء بأن « فيه من العيوب التي لا تحصى»، كذلك صدر قانون العمل رقم 17 الذي مارس كل أشكال التعسف والغبن بحق العمال في القطاع الخاص، والذي ساهم خلال السنوات الأولى من الأزمة بتسريح عشرات الألوف من العمال باعتراف النقابات فكيف ستستقيم الأمور مع أناس مارسوا هذه الأفعال بأن يكونوا قيمين مرة أخرى على تقديم ما هو خير لمن ظلموا.

من وجهة النظر المنطقية، المفترض الذهاب إلى من كان المسبب الأول في الوصول إلى هذه الحالة التي وصلنا إليها، من أجل إزالتها وإلّا كيف سنعالج مرضاً مزمناً بمسكنات؟.

إن تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم بمقتضاها صياغة القوانين والأنظمة المختلفة والتي هي تعبير حقيقي عن مصالح القوى الرأسمالية المتكونة، وبالتالي القضية ليست تغير قانون هنا أو هناك، القضية أعمق من ذلك بكثير مع أهمية أن تكون القوانين معبرة بشكل فعلي عن مصالح الأغلبية، وهذا لن يتم ما لم تتغير موازين القوى لصالح الأغلبية، وهذا يتطلب جملة من القضايا التي هي جوهرية لعملية التغيير المطلوبة، وفي مقدمتها مستوى عال من الحريات السياسية والنقابية الديمقراطية، التي تمكن الطبقة العاملة من مواجهة نقيضها الطبقي سياسياً واقتصادياً، من أجل الخلاص النهائي من الفقر والبطالة والتهميش، وأن يكون العمال أسياداً على منتوج عملهم المنتزع منهم، الآن بقوة القوانين وبقوة أشياء أخرى لها دور في تثبيت الفقر والبطالة ومنع الحريات بكل ألوانها وأشكالها.

# حقوق العمال بين العام والخاص

**ينظم القانون /50/ لعام 2004 علاقات العمل في قطاع الدولة، متضمناً حقوق العمال، أجورهم، الزيادات الدورية، التعويضات وغيرها على أساس فئات مقسمة وفقاً لمؤهلات العاملين، أما عمال القطاع الخاص فيخضعون اليوم للقانون /17/ لعام 2010، الذي يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين،المكافآت، بالإضافة لقدرة رب العمل على تسريح العمال،فالعقد شريعة المتعاقدين ومن يملك يحكم ويفرض شروطه..**



■ سامر سلامة

تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص، وإخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل.. قاسيون تقدم قراءة لأهم المفارقات في قانوني العمل بين القطاع الخاص والعام.

### كيف تحدد الأجور؟

القانون /71/ يترك لصاحب العمل تحديد أجور العمال، من خلال عقد العمل، الذي يعرفه القانون بأنهُ العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر، الأجر الذي يتفق عليه الطرفان حسب القانون، هذا الاتفاق يعكس إرادة ورغبة صاحب العمل، فغياب نقابات العمال في القطاع الخاص بشكل كبير جعل أصحاب العمل يحددون الرواتب والأجور دون وجود طرف مقابل، يقومون بالتفاوض معه، ويعمل على استعادة حقوق العمل، وفي مقدمتها الأجر القادر على تأمين تكاليف المعيشة، يضاف إلى ذلك مستويات البطالة المرتفعة والتي تراوحت خلال الفترة 0002–0102 بين 01–21% مرتفعةً مع سنوات الأزمة لتصبح من سمة أساسية من سمات سوق العمل، تراجع دور الدولة والتوجه نحو القطاعات الريعية، على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي ساهم في عجز الاقتصاد على خلق فرص عمل.

بينما القانون /05/ يقسم الوظائف إلى خمس فئات على أساس مؤهلات العاملين، ويحدد الحد الأدنى والأقصى لأجر كل فئة.

في القطاع العام أو الخاص فإن القانون ينص على أن الأجور لا يجوز أن تقل عن الحد الأدنى العام للأجور الذي يبلغ اليوم حوالي 61 ألف ل.س.

### أجور الخاص أقل من العام بنسبة 51%

ينصّ قانون العاملين الأساسي رقم /05/ على الزيادة الدورية لأجور العمال بنسبة 9% كل سنتين، بالمقابل القانون /71/ يعطي عمال القطاع الخاص «الحق في الحصول على زيادة دورية للأجور مرة كل سنتين على أساس النظام الداخلي أو عقد العمل « دون تحديد نسب الزيادة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من معامل وورش القطاع الخاص لا تمتلك نظاماً داخلياً وعقود العمل بأغلبها لا تنص على زيادة الأجور، بما يعني حرمان عمال القطاع الخاص من حقوقهم بالحصول على زيادة دورية للأجور ويدل على ذلك تراجع أجور القطاع الخاص مقارنة بأجور القطاع العام:

خلال الفترة 5002–1102 ارتفعت الأجور الوسطية في القطاع العام بنسبة 301%، قابلها زيادة الأجور في القطاع الخاص بنسبة 45%، بالمقابل ارتفعت أسعار السلع والخدمات خلال الفترة ذاتها بمعدل 941%، وبالتالي كان هناك تراجع في الأجور الفعلية للعاملين في القطاعين بالإضافة إلى ذلك ازدادت الفجوة بين أجور القطاع العام والخاص من 5،41% في عام 5002 إلى 51% في عام 1102 كنتائج لسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي الليبرالي المطبقة خلال الفترة المذكورة.

### التفاوت بالأجور سمة العمل الخاص

القانون /05/ يحقق المساواة في الأجور للعاملين الذين يمتلكون المؤهلات نفسها، من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر كل فئة من فئات العاملين، ونسب الزيادة الدورية لأجور العاملين، فالعمال الذين يحملون شهادة جامعية من الدرجة نفسها يتقاضون الأجر نفسهُ في بداية التعين ومن حيث سقف الراتب.

بينما الحال مختلفة بالنسبة لعمال القطاع الخاص، فالقانون /71/ ينص على «أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لا يقل عن الحد الأدنى العام للأجور» دون تحديد الحد الأقصى للأجر، نسب الزيادة الدورية، ولا يتضمن تقسيم الوظائف والأجور حسب المؤهلات كما في القطاع العام، فالأجر يحددّ من قبل صاحب العمل على أساس عقد العمل، فالقانون يشرعن التفاوت في الأجور بين العاملين في القطاع الخاص من جهة وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى،

فإذا كان تراجع الأجور الفعلية للعمال، وانخفاض الأجور الوسطية في القطاع الخاص عن مثيلاتها في القطاع العام من سمات سوق العمل في فترة ما قبل الأزمة« 5002–1102»، فإن القانون /71/ أضاف إليها انعدام المساواة، وزيادة التفاوت في مستويات الأجور، حيث أن الفرق بين سقف الأجر للعاملين ضمن الفئة الأولى والفئة الخامسة في القطاع العام لا يتجاوز 57%، وبالمقارنة مع القطاع الخاص وسطي الأجور في قطاع المال والتأمين يصل إلى حوالي 06 ألف ل.س شهرياً،بينما تصل أجور الإدارات الفرعية لحوالي 005 ألف ل.س وسطياً، ليكون الفرق بأكثر من ثمانية أضعاف.

### إجازات أقل..استغلال أعلى

للعاملين في القطاع العام الحق في الحصول على إجازات سنوية لمدة 51 يوماً بأجر لمن تقل خدمته الفعلية عن خمس سنوات، بينما تقل هذه المدة بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص إلى 41 يوماً، وعليه فإن العاملين في القطاع الخاص والذين يشكلون أكثر من 07% من القوى العاملة محرومون من العديد من الحقوق التي حصلتها الطبقة العاملة خلال مسيرتها النضالية.

| وسطي الأجور | 2005 | 2011 |
|---|---|---|
| القطاع العام | 8،364 ل.س | 17،044 ل.س |
| القطاع الخاص | 7،304 ل.س | 11،268 ل.س |

وسطي الأجور في القطاع العام خلال 2011 يزيد عن وسطي الأجور في القطاع الخاص بنسبة 51%

# مفهوم الأجور بين الأمس واليوم

**توسع العلاقات الاقتصادية الرأسمالية في بلادنا، وخاصة تلك العلاقات التابعة المسماة بالليبرالية الجديدة، عملت على رفع منسوب السيطرة والتحكم بكل أشكالها على الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وتحت يافطة زياده الاستثمار وحرية التنافس من أجل «النهوض» بالاقتصاد الوطني، أعطيت هذه القوى كامل الحرية لتصول وتجول في البلاد مما أدى إلى مزيد من الاستغلال للعمال، وخاصة لقوة عملهم وأجورهم المعترف بها قانوناً.**



■ نبيل عبد الفتاح

وإذا أردنا أن نقارن بين مفهوم الأجر في قانون العمل رقم 91 لعام 1959 الذي اعتبر الأجر هو كل ما يتقاضاه العامل إضافة لراتبه المقطوع، والذي استمر العمل بموجبه حتى البدء علناً السير بنهج السياسات الاقتصادية الليبرالية، حسب توجيهات صندوق النقد الدولي، والتي بدأت بجورها على الاقتصاد الوطني من نهب وفساد ومنها حقوق ومكتسبات العمال، التي نخص منها الآن الأجور.

بصدور قانون العاملين الأساسي رقم 1 للعاملين بالدولة المتضمن المادة 138 سيئة الصيت آنذاك، والذي عرّف الأجر بأنه الراتب المقطوع الذي يتقاضاه العامل فقط.

أتى قانون العمل رقم 50 لعام 2004 والقانون رقم 17 لعام 2010 الخاص بعمال القطاع الخاص حيث أكدّا على هذا التعريف، وأنه لا يدخل فيه أية تعويضات أخرى يمكن أن يتقاضاها العامل.

وللتذكير: فقد عرفت منظمة العمل الدولية في اتفاقية العمل الدولية رقم 95 الخاصة بحماية الأجور الذي بدأ نفاذها عام 1952 بالمادة الأولى : بأن الأجر هو: أية مكافأة أو كسب يمكن أن تقدر قيمته نقداً، أي: كانت تسميته أو طريقة احتسابه، يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل أدائه للعمل أو أية خدمات أخرى يقدمها.

وقد سحب التعريف المنصوص عنه في قانوني العمل على مفهوم الأجر في قانون التأمينات الاجتماعية، وبالتالي حرم العامل من جزء مهم من أجره الذي كان يحصل عليه تحت اسم تعويضات من طبيعة عمل، وتعويض اختصاص أو مسؤولية أو عمل إضافي دائم وغيره في الدخول تحت مظلة التأمين الذي بالأساس هو لا يكفيه في ظل الغلاء الدائم. ولا نعرف إذا استطاع العمال استرداد فروق ما تم تسديده للتأمينات من حصتهم قبل صدور هذا القانون لحين تطبيقه.

والسؤال: هل المشرع الذي أصدر القانون لا يعلم بأنه مخالف لاتفاقية العمل الخاصة بالأجور التي وقعت عليها الدولة السورية.؟؟

لماذا صادق الاتحاد العام للنقابات على هذا التعريف في القانون؟

وما هو دور النقابات اليوم في انتزاع حقوق العمال المسلوبة وخاصة ما يدخل في مفهوم الأجر كما تعرفه منظمة العمل الدولية؟

وهل سوف يلحظ مشروع النقابات لقانون العمل هذا الحق للعمال.؟؟

وهل سوف نشهد قانون واحدا لكل العمال في القطاع الخاص وقطاع الدولة؟.

لقد كانت السياسات الاقتصادية الليبرالية تضر كل فئات المجتمع و العمال بالدرجة الاولى، فتقوم بعملية نهب محكمة لجيوبهم من خلال تدني مستوى المعيشة وانخفاض الأجور مقارنة بمستوى الأسعار المتصاعدة باستمرار، هذا فضلا عن نهبها لقطاع الدولة ونراجع دوره الاقتصادي والاجتماعي، ووصوله الى ما وصل إليه اليوم.

## الطبقة العاملة



### العراق - إضراب يتحول إلى إجازة

اتفقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع العاملين في شركة «أكاي» على اعتبار إضرابهم عن العمل إجازة اعتيادية بأجر تام، مع صرف مكافآت مالية في حال زيادة إنتاج الشركة والتفاوض على تحسين سلم الرواتب مع رئيس مجلس الإدارة وعدم تسريح العمال، وعدم إصدار أية عقوبة للعاملين بسبب الإضراب، بعد مفاوضات لحل الإضراب، الذي قام به حوالي أربعة آلاف عامل، واستمر لما يقارب الشهرين، وكانت وزارة العمل قد اجتمعت أيضاً مع اللجنة النقابية في مصنع شركة أكاي لمرات عديده، وقد توصلوا إلى هذا الاتفاق بتاريخ 10 آب.



### فرنسا الجزائر- عمال الطيران

دخل عمال شركة الطيران Aigle Azur الفرنسية في إضراب يوم 13 آب، وأستمر حتى يوم 15 آب، تنديداً بظروف عمل المضيفين، ويأتي الإضراب تلبية لنداء نقابة الشركة، الذي دعت إليه وفق بيان أوضح: أن الإضراب يشمل فرع الجزائر، حيث شمل الإضراب كلاً من باريس يوم الأحد و ليون يوم الاثنين ومارسيليا يوم الثلاثاء، ودعت النقابة في بيانها إلى التفاوض في إطار اتفاق جماعي مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمضيفين والمضيفات المطالبين بإنهاء تجميد الأجور، وتنفيذ جدول المرتبات الجديد، وفق برنامج الزيادة في الربح على المبيعات. ووصف المتحدث باسم الموظفين أن حوار المضيفين و المضيفات مع إدارة الشركة بحوار «الصم» لأنهم لم يستجيبوا لطلبات الموظفين، بعد سلسلة نقاشات وحوارات بين طرفين منذ 2014.



### موريتانيا - العمال المؤقتون

تظاهر العشرات من العمال المؤقتين في نواذيبو يوم 14 آب طلباً لإنصافهم بعد مرور شهر و15 يوماً على إضرابهم في المدينة.

وقال العمال المتظاهرون: إنه من المحير أن يمر شهر ونصف على إضراب العمال ولم يجدوا من يناصرهم ويأخذ لهم حقوقهم من الشركات التي يعملون فيها، وطالبوا بتوفير الإجازات السنوية والتأمين الصحي، والجدير ذكره: أن هؤلاء العمال قد دخلوا في إضراب يوم 3 تموز 2017 ولم يجدوا أية استجابة لعريضتهم المطلبية كما صرح العمال أنه من غير المنطقي تلكؤ الجهات المعنية في تنفيذ طلباتنا المشروعة أو استفزازنا بطرق غير قانونية كالتهديد بالفصل التعسفي وغيره.



### مصر ـ استمرار إضراب المحلة

واصل عمال شركة غزل المحلة إضرابهم عن العمل الذى انطلق صباح يوم 7 آب احتجاجاً على تجاهل مجلس الوزراء وأعضاء اللجنة الوزارية المشكلة من وزارة قطاع الأعمال ووزارات القوى العاملة والصناعة والمالية لمطالبهم التي تلخصت في صرف الزيادة السنوية الـ10% والأرباح السنوية، أسوة بزملائهم بكل قطاعات الشركة، ونقل المئات من العمال احتجاجهم من داخل المصنع إلى ساحة الإضرابات، أمام مبنى مجلس إدارة الشركة مرددين هتافات منها «عاوزين حقوقنا يا حكومة وعلاوتنا حق ولادنا وكلنا بنحب بلدنا»، ويذكر أن عمال شركة النصر للغزل والنسيج قد أعلنوا تضامنهم مع عمال شركة غزل المحلة، معلنين دخولهم في إضراب جزئي مفتوح، بعدد من العنابر والأقسام لحين الاستجابة لمطالبهم، التي تلخصت في صرف زيادة بدل الغلاء 10 % والعلاوة السنوية 10 % وأرباح السنوية 6 أشهر، وتدشين لجنة تسوية الترقيات.

## من أول السطر

■ نبيل عكام

### ترتيب مسؤليات الأمن الصناعي

لتحديد مستويات المسؤلية اتجاه الأخطار والأضرار، فمن الضروي تحديد مستوى وجودها من حيث موقعها ونوعها، وسوف نحاول أن نأتي على بعض القواعد والأسس والخطوط العامة لضبط العلاقة بين مختلف مستويات الإدارة بحيث يمكن لكل منشأة وحسب طبيعية عملها وظروفها وهيكلها الإداري أن تسترشد بهذه الأسس أثناء وضع نظام العمل، فيما يتعلق بالأمن الصناعي يكون واضحاً في تحديد المسؤلية من كل حادث عمل فيه أضرار للعاملين في المعمل أوالمنشأة، وتحدد مستويات المسؤلية على الشكل التالي:

أولاً: الادارة العليا، ثانياً: الإدارة الوسطى والأجهزة المعنية بالأمن الصناعي، ثالثاً: قاعدة العمل

أولاً: الإدارة العليا وهي رأس الهرم في المنشأة، أو المعمل، ويمكن أن تتمثل بمجلس الإدارة ورئيسها مباشرة، أو المدير العام في المنشأة، إذا لم يكن هناك مجلس إدارة، أو صاحب العمل مباشرة

إن رأس الهرم هذا، عليه توزيع المهام والمسؤوليات وتحديد اختصاصاتها، فهو يعتبر صاحب العمل المسؤول شخصياً عن الأخطار التي يتسبب فيها للغير، والمقصود هنا العاملون في المنشأة، أو المعمل، والمتعاملون معها.وأساس هذه المسؤولية لأنه الشخص المكلف والمسؤول عن تنفيذ وتطبيق قواعد الوقاية والسلامة والصحة المهنية بالمعنى القانوني، سواء لحظ قانون العمل هذه المسؤولية أو كانت غير واضحة، مع العلم أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 لحظ هذه المسؤولية في الباب الحادي عشر في الفصل الأول والثاني منه.

ثانياً: الإدارة الوسطى :وهي المدير الفرعي أو رؤساء الدوائر والأقسام حسب الهيكلة الإدارية للمنشاة وهنا: يجب على المدير أن يقوم بتفقد العمل في قطاعه بشكل دوري ليكتشف الصعوبات التي تعاني منها دائرته في محيط عمله، وبيئة العمل، ويعمل على معالجتها فوراً، وبشكل رسمي وموثق.أمّا مسؤولية رؤساء الأقسام ضمن هذا المستوى يعتبر رئيس القسم مسؤول عن الإنتاج في قسمه ومهماته فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية: هي تأمين العدد الكافي من مداخل ومخارج مناسبة لعدد العاملين في القسم، وإزالة العوائق التي تمنع المرور، والتأكد من التهوية والإضاءة، والعمل على صيانتها الدورية حتى لاتفقد كفاءتها، و تأمين الحواجز الواقية بين الآلات، وتوزيع العمال داخل القسم بحيث لا يشكل أية إعاقة في العمل.

ثالثاً: مسؤولية قاعدة العمل: العمال» يمكن تلخيص دور العامل في حماية نفسه من مخاطر العمل ووقاية زملائه الذين يعملون في جواره واتباع التعليمات الموجودة وصيانة الآلات بشكل دوري، حسب التعليمات وعدم إزالة حواجز الوقاية في الآلة من مكانها، واستخدام وسائل الوقاية من قبل صاحب العمل. وبالتالي فهو غير مسؤول عن الحوادث التي تقع بسبب المخاطر الميكانيكية أو الطبيعية في المنشأة، الا في حدود قدرته عل التحكم بوسيلة العمل التي يعمل عليها، وكذلك غير مسؤول عن عدم توفير وسائل الوقاية والحماية الشخصية والعامة في العمل. ولتأكيد أخيراً أن المسؤولية الأولى والكبيرة في مجال الأمن الصناعي المتضمن الصحة والسلامة المهنية تقع دائماً على رأس هرم المنشأة الصناعية.

# تشخيص المشكلة نصف الحل



**يحاول البعض الدوران والالتفاف حول أسباب تردي مؤسسات قطاع الدولة وتراجع مستواها، وأخر ما قدم من حلول في هذا الإطار ما سمي بتطوير التشريعات للنهوض بقطاع الدولة ومؤسساتها، والحديث يدور حول أهمية وضرورة تعديل قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004.**

■ ميلاد شوقي

خصوصاً فيما يتعلق بشأن طريقة التعيين، وإسناد الوظائف والدعوة لعودة العمل بنظام المراتب الوظيفية، كما كان معمولاً به سابقاً حسب قانون الموظفين الموحد رقم 135 لعام 1945، حيث كان ينص على: أنه يجب على المرشح أن يكون قد مر بجميع المراتب الوظيفية الأدنى حتى يصل إلى مركزه، ولكن تمّ إلغاء اعتماد نظام المراتب الوظيفية بالقانون رقم 50 لعام 2004 وسمح بتعيين مدراء دون اعتبار لنظام المراتب وأصبح التعيين في الغالب من خارج ملاك المؤسسات.

### المشكلة فيمن يطبق القانون

ومع أن هذا صحيح من الناحية النظرية، ولكن جذر المشكلة ليس هنا، فمؤسساتنا تعاني من الترهل وضعف الأداء، وانتشار الفساد والمحسوبيات، حتى قبل إلغاء نظام المراتب الوظيفية وهذه نتيجة طبيعية للمادة الثامنة من الدستور السابق، فهنا جذر المشكلة الأساسي والتي مازال معمولاً بها بقوة العطالة، التي تستند في التعيين وإسناد المناصب الحكومية إلى الولاءات الحزبية، أو مدى نيل الرضى الأمني والسياسي، وبغض النظر عن الشهادات والكفاءات والمهارات التي يتمتع بها المرشح، وتحولت بعض الوظائف العامة والمناصب الحكومية إلى سلعة تباع وتشترى، وأصبح معلوماً في البلاد أن من يدفع أكثر أو يملك واسطة هو من يتعين أو ينجح في الكثير من المسابقات الحكومية، فما بالنا بالمناصب العليا.

هذه الطريقة أبعدت العديد من الكفاءات العلمية التي أقصيت أو أجبرت على الهجرة بسبب التهميش المتعمد الذي تعرضت له، وتكونت طبقة من الفساد اغتنت من جهاز الدولة وباتت تسيّر الكثير من مؤسسات القطاع العام وفقاً لمصلحتها وهذه الفئة لا ترفع شعار الدفاع عن القطاع العام والمحافظة عليه، إلا لأنها تعتبره مصدر نهب وتجميع للثروة لتهريبها إلى الخارج، ومنهم من بات يعتقد أن القطاع العام أصبح عائقاً بوجه مصالحهم ولا بد من التخلص منه، تارة تحت مسمى اقتصاد السوق وتارة تحت مسمى التشاركية..

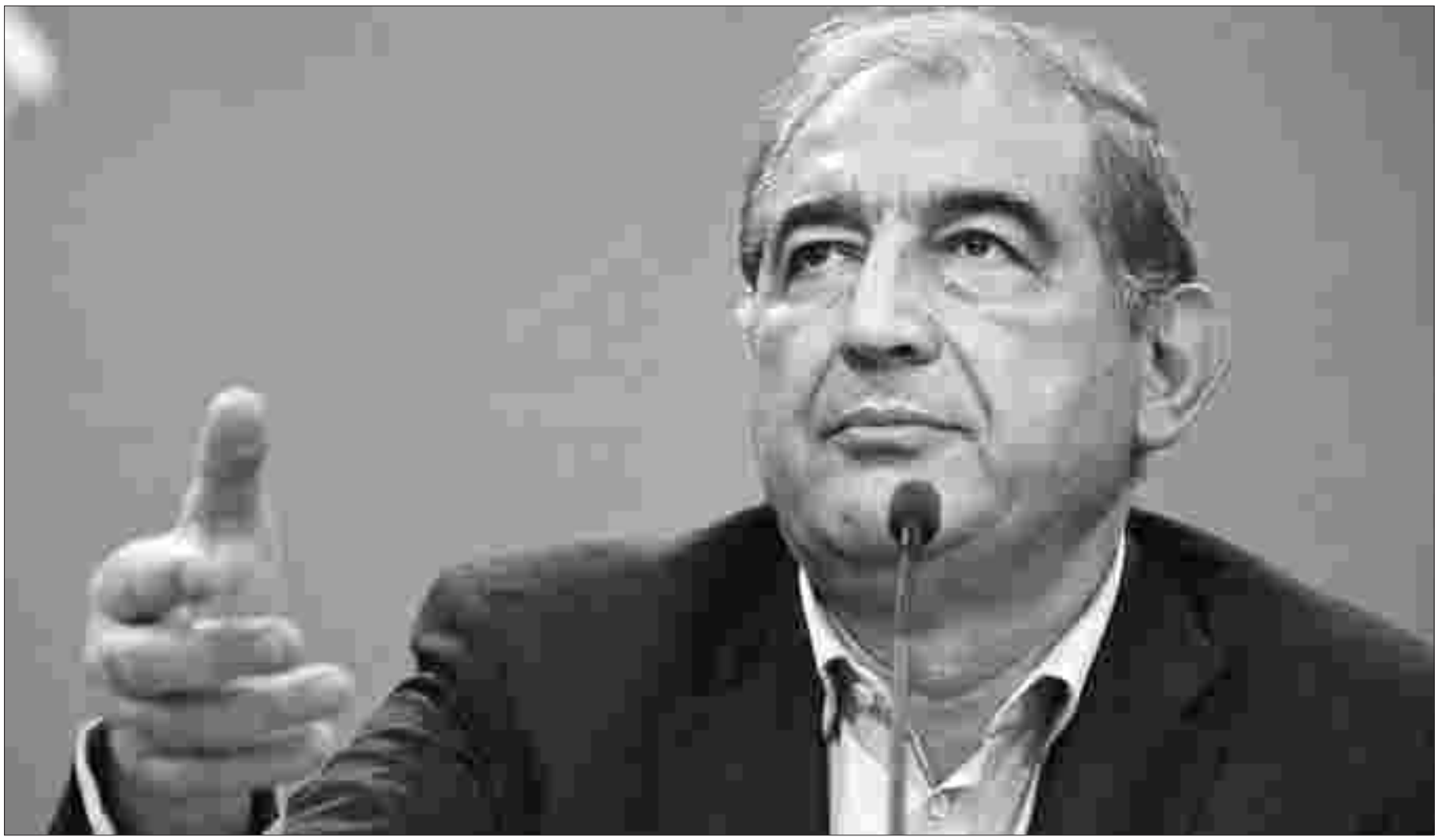
### الحل موجود

الدستور الجديد والمعمول به حالياً يوفر إمكانات حقيقية، من شأنها تأمين عدم استخدام الوظيفة العامة للأغراض السياسية، وخصوصاً أنّ المادة الثامنة الجديدة تفتح الأفق أمام الجميع لتولي المناصب الحكومية، بعيداً عن الحزبية والمصالح الضيقة، ولكن قوى الفساد مازالت تحاول جاهدة تعطيل تطبيق الدستور الجديد، والمادة الثامنة الجديدة، وتحاول إبعاد الأنظار عن جذر المشكلة الأساسي، وتحويلها نحو قضايا صغيرة، والاقتصار على تعديل بعض النصوص القانونية، التي لا تغير من المعادلة بشيء ولا تقدم أي جديد، وطالما بقيت قوى الفساد مسيطرة على جهاز الدولة ولها سطوتها، فإن أية محاولة للإصلاح سيكون مصيرها الفشل حتماً.

**إلغاء قانون التشاركية والتوقف عن الخصخصة المستورة لقطاع الدولة وتفعيل الدستور الجديد وخاصة المادة الثامنة منه**

### خلاصة

إلغاء قانون التشاركية والتوقف عن الخصخصة المستورة لقطاع الدولة، وتفعيل الدستور الجديد وخاصة المادة الثامنة منه، وإعطاء العمال حقوقهم ومحاربة الفساد محاربة جدية للفساد وبالأخص الكبير منه، ورفع المستوى المعيشي للعمال والموظفين وتأمين حياة كريمة لهم، هذه هي الخطوط العريضة للنهوض بالقطاع العام وتحسين أدائه، ومن هنا: يبدأ الإصلاح، وإلّا فإن أية محاولة للإصلاح سيكون مصيرها الفشل، كما حدث سابقاً، وهذا يستلزم أولاً وجود إرادة سياسية حقيقية تجاه الإصلاح، للنهوض بالدولة ومؤسساتها.



# «منصة موسكو لا تملك الوقت للمهاترات»

**أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، عدداً من اللقاءات الإعلامية التي تطرق خلالها إلى آخر المستجدات المتعلقة بالأزمة السورية، ومفاوضات جنيف المرتقبة.**

وفي حوار مع إذاعة «سوريانا FM»، يوم الأربعاء 2017/8/16، أكد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل: «أنّ المنصة تلقت دعوة للمشاركة في الجولة الثالثة من المفاوضات التقنية التي أثبتت بأنها مفيدة جداً».

وأشار جميل: إلى أن الجولة التقنية الماضية قد «أثبتت أنها منتجة، وهذه النتيجة لا تختلف عن المبادئ التي تتحدث مفاوضات جنيف بها، حيث إن قدرنا أن نصل الى حلول مرضية للجميع»، وتابع: «سنشارك في الجولة التقنية التي – وبحسب رسالة الأمم المتحدة– سوف تستمر في بحث القضايا الدستورية والقانونية، ورسالة الأمم المتحدة لم تقل أننا سنناقش سلة الحكم تحديداً، لكننا نعتقد أننا سنعرج عليها... سنكون واضحين وصريحين حول ما نقوله ليلاً ونهاراً بأننا ملتزمون بالقرار 2254 حرفاً وروحاً، لا نقبل عليه زيادة أو نقصان، وكل من يضع شروطاً مسبقة من أي نوع كان هو من يخرج عن القرارات الدولية، فمهمة جنيف حسب الدعوة الأولى هي: تنفيذ القرارات الدولية».

## لا قضية أكبر من قضية الشعب السوري

ورفض جميل، الرد على محاولات الهجوم المكثف على شخصه وما يمثله من قبل بعض القوى السياسية، مشيراً إلى أنه «فيما يخص الكلام هنا وهناك، فإن الدستور السوري يعطي الحق لكل مواطن أن يعطي رأيه، ولكن يجب أن يبدي رأيه ضمن إطار المنطق والأخلاق والقانون، وبسبب انخفاض التقاليد والثقافة السياسية في البلاد – وهذا أيضاً بسبب غياب الحريات السياسية لفترة طويلة– نلاحظ أحياناً أن هنالك «تنتيعات» من هنا وهناك، نحن نتحملها ونصبر، لكننا لن نرد على أحد ولن نعير إذناً مصغية لأية اتهامات لا أساس لها، كما لن ندخل في زواريب الأخذ والرد التي تلهينا عن القضية الرئيسة، وهي إنهاء معاناة الشعب السوري، إذ ليس هنالك قضية أكبر من هذه القضية الآن».

وتابع جميل: «نعتبر أنفسنا أصحاب مسؤولية، نتكلم ونتصرف بمسؤولية، ولذلك، فإنه لا يوجد شيء يمكنه أن يخرجنا عن خطنا السياسي وصوابنا، وكما لاحظتم، فإننا لم نتفاعل مع أي هجوم جرى علينا، وتعرفون أيضاً أن حربتنا ليست قاصرة في حال قررنا الرد، لكن ردنا سيكون في اتجاه الأعداء ومن يريدون تخريب البلاد وتقسيم سورية، أما من تبقى، فـ«الله يسامحهم»، ولعلهم رويداً رويداً سيفهمون الحقائق، و«سيعود لهم عقل الرحمن»، ولا مشكلة لنا مع أي سوري وطني حقيقي أينما كان إذا كان يريد الحفاظ على مصلحة البلاد، ومنع تقسيم سورية، ووقف الكارثة الإنسانية»، مشيراً إلى أن «أفعال منصة موسكو، ونتائج أعمالها، هي من ستبيِّن من هي، وماذا تفعل نصرةً للشعب السوري».

وفي الختام، شدد جميل على أن منصة موسكو لا تملك الوقت للمهاترات، معتبراً أن الأولوية هي لإنقاذ الشعب السوري، ووقف الكارثة الإنسانية: «إننا مشغولون بأمور مهمة متعلقة بمصير الشعب السوري وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 2254 الذي يعتبر إنجازاً كبيراً لمصلحة هذا الشعب».

حول المصالحات والإدارات المحلية المرتقبة في حديث مع فضائية «العالم»، بتاريخ 2017/08/15 وفي معرض رده على سؤال حول أهمية المصالحات الجارية في البلاد، أجاب جميل: «يجب النظر إلى المصالحات التي كانت تجري حتى قبل نشوء مناطق خفض التوتر على أساس أنها كانت حلولاً محلية جزئية لمشاكل كبيرة كانت موجودة في البلاد، واستطاع الأهالي بالتعاون مع السلطات إيجاد حلول وسط بين الجميع، وهذا أمر جيد، ولكن لم ترقَ هذه المصالحات – مع إنها تمهد الأجواء وتخلق مقدمات– إلى مصالحة وطنية عامة شاملة، هذه المصالحة الوطنية العامة الشاملة لا يمكن أن تجري دون حل سياسي».

**نعتبر أنفسنا أصحاب مسؤولية... نتكلم ونتصرف بمسؤولية... ولذلك فإنه لا يوجد شيء يمكنه أن يخرجنا عن خطنا السياسي وصوابنا**

وأوضح جميل: أن المشكلة كانت أنه عندما يتم وقف إطلاق النار في سورية، كانت توجد مناطق على استعداد بأن تلتزم به، وأخرى لا تلتزم به، وحينما لا تلتزم بعض المناطق، هذا يؤدي إلى امتداد خرق وقف إطلاق النار من المناطق عالية التوتر إلى المناطق منخفضة التوتر. وعليه، فإن حصر الحريق في أماكن عالية التوتر والعمل على تخفيفه، يؤدي إلى دفنه. والهدف الأول من العملية هو الوقاية للمناطق منخفضة التوتر، كي لا ينتقل إليها التوتر. أما الهدف الثاني: البدء بتخفيض التوتر في مناطق التصعيد العالي بالتدريج، عبر عزل الإرهابيين المصنفين دولياً عن باقي التنظيمات المسلحة، وتنشيط المساعدات الإنسانية والمصالحات في هذه المناطق، لذلك أصبح لدينا نمط ثانٍ من المصالحات غير الذي عرفناه سابقاً، وهذا النمط هام لأنه سينشئ إدارات محلية ستدير المناطق برغبة أهاليها بعد خروج المسلحين المتطرفين، وبعد التوافق مع المسلحين الآخرين على محاربة المتطرفين. ستبدأ الإدارات المحلية بالعمل وسيبدأ التواصل مع الوطن الأم بأشكال مختلفة. من هذه الزاوية، المصالحات هي تعبير عن أنه يجب تخفيف التوتر بشكل عام في البلاد، وصولاً إلى الحل الشامل والأمثل».

## السلطة للشعب السوري

حول مسألة الانتقال السياسي، أشار جميل: «لقد قلنا لإخوتنا في منصة الرياض: عملية الانتقال هدفها بالنسبة لنا ليست نقل السلطة إليكم، ولا نقلها إلى النظام ولا إلينا، بل نقلها إلى الشعب، عبر إيجاد الآليات الضامنة لذلك، وهو يقرر ما يشاء. دعونا نتنافس في ذلك الحين أمام الشعب الذي يجب أن تحترم كلمته بما أن تقاليدنا الديمقراطية خفيفة، وليس لدينا تجربة ديمقراطية عميقة لأنها متوقفة عملياً منذ الستينات، فنحن بحاجة إلى نصائح ومساعدات الأخوة الأشقاء والمجتمع الدولي كي تشق هذه التجربة طريقها. لكننا في حزب الإرادة الشعبية وفي جبهة التغيير والتحرير، نريد إيجاد ذلك النموذج الديمقراطي السوري الذي يصلح لتطور سورية اللاحق في كل المجالات، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وهذا ليس غائباً عن سورية، فلسورية أول دستور في العالم العربي 1920، وسورية أول بلد عربي تصوّت فيه امرأة في عام 1927، ولعلمكم فقد صوتت المرأة في فرنسا عام 1936، وفي سويسرا في عام 1973، أي أننا رواد في هذه القضية... شاء التاريخ أنه جرى تجميد لتطورها السياسي، وأن تُعلب لفترة معينة، لكننا قادرون على أن نعوض هذا النقص وأن نؤمن المناخ والنموذج الذي يسمح للشعب السوري أن يطلق طاقاته الكامنة لبناء بلاده وبناء مجتمعه ومستقبله.

# الإرادة الشعبية و«نَحْت الحل»!

**تعتبر الأزمات السياسية الكبرى كالتي نمر بها مقياساً دقيقاً لتقييم عمل القوى والأحزاب والشخصيات ومختلف الفعاليات التي تعمل في الحقل السياسي، هنا تماماً تتمايز الأدوار، وترتسم النخوم، بين: من يمارس العمل السياسي كدور وظيفي يعبر عن مصالح وطنية او طبقية، وبين العمل السياسي باعتباره صراعاً على السلطة بين بنى طبقية متشابهة، بين من يتعاطى السياسة كعلم له قوانينه، وبين الجهالة التي تجعل الجاهل كبندول الساعة لا يستقر في مكان، وبين الثبات والثابت في مواقفه - بين الفاعل والمفعول به - بين المطايا والفرسان....**



نحاول هنا، الوقوف على تطور موقف حزب الإرادة الشعبية من الوضع الراهن في البلاد، في سياقه الزمني، سواء كانت المحاولات الاستباقية التي سعى إليها الحزب لتتجنب البلاد، الحالة الكارثية التي وصلت إليها والتي كان يحذر منها مراراً، أو موقف الحزب بعد تفجر الأوضاع في2011، لا لتسجيل نقاط على أحد، فتلكم مهمة الحَكَم الذي لا حَكَم فوقه اي الشعب السوري، ولا من باب الدعاية الحزبية، وتكرار مقولة «أثبتت الحياة صحة مواقفنا» فذلك شأن صاحب الجلالة «التاريخ»، بل محاولة منا لوضع النقاط على الحروف، فيما يتعلق بموقف هذا التيار السياسي الذي يتعرض اليوم الى حملة تشويه في ظرف تقدم الحل السياسي، يساهم بها كل «طيور الظلام» من: اليسار الكاريكاتوري، و الوطنية الشعاراتية، والعمالة المنكهة بالخطاب الثوري، دون أن نغفل من انزلقوا إلى الحضيض السياسي ويغترفوا من هنا وهناك، ليكونوا بذلك أكثر مشاهد السيرك السياسي السوري مأساوية.

الثابت في موقف الإرادة الشعبية منذ 2004 وحتى جنيف7 2016 هو، أنه ليس بإمكان طرف لوحده «نظام – معارضة» الوصول إلى حل لتناقضات الواقع السوري، القديمة منها والمستجدة، الداخلية منها والخارجية، بل ينبغي انخراط الجميع في الحل، وإن بنية الطرفين، و برامجهما لـ«حل» هذه التناقضات لا تسمح بحل هذه التناقضات، وكل فهم أو تفسير على خلاف ذلك لموقف هذا التيار السياسي، هو، إما جهل يعاني منه بعض التعساء يمكن أن يغفر لهم عندما لا تكون مطعمة بالابتذال والشخصنة، أو هو حرب على الحل الوطني التوافقي الذي كان عنصراً حاضراً في خطاب الارادة الشعبية، وموقفاً ثابتاً له منذ الغزو الأمريكي للعراق، وارتداداته، ما نريد قوله هنا، بأن موقف الإرادة من موضوع الحل التوافقي، ليس موقفاً جديداً، حتى يستسهل البعض تشويهه، ويصبح مادة للقراءات الانتقائية، المجتزأة على طريقة «ولا تقربوا الصلاة..» وفبركة الحكايا، والأحاديث المطعمة بالتلفيق من قبل الرواة،.. فهذا الموقف لا يتوقف على المشاركة بالحكومة، ولا يتوقف عند اللقاء مع فورد، ولا هذه وتلك معاً، بل هو أعمق من ذلك، وأرسخ وأوضح مما يظن من يسعى إلى تشويهه، فهذه وكما هو معلن محاولات للوصول إلى حل، والانخراط فيها كان وما زال قائماً على برنامج متكامل ومعلن، فلا الدخول في الحكومة أدى بالإرادة الشعبية إلى إغفال موقفه من عملية التغيير، ولا لقاء فورد أدى به إلى الكف عن اعتبار الولايات المتحدة العدو رقم واحد للشعب السوري، ولا الحوار مع منصة الرياض، يعني الموافقة على برنامجها وسياساتها، وتموضعها.

### الزمن 2004 - المكان: فندق البلازا

بعد تبلوره كتيار سياسي في سورية كان من أبرز القضايا التي سعى اليها حزب الإرادة الشعبية، هي: إجراء حوار وطني بين السوريين للوصول الى قواسم مشتركة، وعلى هذا الأساس بادر الحزب إلى دعوة قوى سورية من النظام والمعارضة إلى حوار وطني، انعقد في فندق البلازا بدمشق في حزيران 2004 بحضور طيف واسع من السوريين، و السر في قدرة الارادة على جمع الجميع على طاولة واحدة، أنه استطاع التقاط اللحظة التاريخية المناسبة لإمكانية عقد مثل هذا اللقاء، حيث كان للنظام حساباته على أثر توتر الوضع الاقليمي، بعد احتلال العراق، ولبعض قوى المعارضة هواجسها الوطنية، متجاوزاً بذلك الذهنية السياسية السائدة في البلاد، التي تظن بأنه لا يمكن الحوار بين متخاصمين، وذلك سعياً من الحزب في وضع الاساس لبلورة تيار وطني شعبي عريض قادر على مجابهات الاستحقاقات التي تفرض نفسها على جدول الأعمال، وهي حسب قراءة الارادة الشعبية في حينها لن تكون استحقاقات عادية، وعابرة، بل ذات طابع وجودي، ولن تكون خارجية فقط، أو داخلية فقط، بل داخلية وخارجية في الوقت نفسه، أي تدخلاً مركباً، أو حلاً مركباً على الطريقة الامريكية استناداً إلى رؤية استشرافية لتطور الوضع العالمي، وانعكاساته المحتملة على الوضع الإقليمي و قراءة عميقة لمستوى التناقضات الداخلية في سورية..

الوعي السياسي التقليدي، رأى في محاولة الارادة الشعبية لايجاد توافقات بين الوطنيين السوريين، على أنها «رجل بالبور ورجل بالفلاحة» في حين كان «شيوعيو الارادة» وانطلاقاً من منصتهم المعرفية، ورؤيتهم استنتجوا بأن «البور» و«الفلاحة» كلاهما آيلان إلى التصحر، إذا استمر كل منهما بسياساته أحادية الجانب، ففي حين كان النظام يحاول احتكار الخطاب الوطني، و يرى في التآمر الخارجي، سبباً لتأجيل استحقاقات التغيير بينما كان الموقف يتطلب عكس ذلك، اي الإسراع بالإصلاح، لتأمين متطلبات المواجهة القادمة بلا شك، كان الرهط المعارض يتجاهل كل المخاطر الدولية والاقليمية، ويعطي الاولوية لموضوع الحريات السياسية والمشاركة في السلطة، لا بل أن البعض حاول الاتكاء على الأولى من أجل الوصول إلى الثانية، بالإضافة إلى موقف ضبابي في القضايا الاقتصادية الاجتماعية، في حين كانت قراءة تيار الارادة الشعبية، تستند إلى ترابط المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، واعتبارها مهام متكاملة وواحدة.

بغض النظر عن مآل تلك المحاولة الاستباقية من طرف الإرادة الشعبية، بسبب الموقف النمطي الأحادي للحركة السياسية السورية بقضها وقضيضها، إلا ان اهميتها تكمن في هذه الرؤية لدى حزب الارادة الشعبية، هي رؤية متجذرة وهي ليست وليدة الظرف الراهن.

### دمشق2011

بعد تفجر الحركة الشعبية، سارع «الإرادة الشعبية» مرة أخرى بالدعوة الى إجراء حوار علني وشفاف، يساهم فيه كل السوريين نظاماً ومعارضة، واقترح بثه عبر وسائل الإعلام الوطنية، وما إن انعقد اللقاء التشاوري عام 2011 حتى أكد الحزب على أهميته، ودعا الجميع إلى المشاركة فيه، وكذلك بالنسبة الى المشاركة في لجنة صياغة الدستور. ومن ثم المشاركة في الحكومة من موقعه المعارض على أساس برنامج عمل متوافق عليه، يمكن أن يخرج البلاد من عنق الزجاجة وتوقيف مسار تصاعد العنف.

### مسار جنيف

بعد أن تم تدويل الأزمة في ظل هيمنة شعاري «الحسم والاسقاط» وبروز عنصر جديد في المعادلة السورية، وهو الإرهاب، دعم الحزب خيار جنيف للحل السياسي، ومع تعقد المشهد رأى فيه خياراً وحيداً.. لماذا؟

اعتبار الحل السياسي خيار وحيد، كان وما زال نتاج دراية بتوازن القوى الداخلية والاقليمية والدولية، وفهم معمق للمعادلة السورية، و مستوى تشابكها مع الوضع الدولي والاقليمي، الذي أدى بالحزب الى الاستنتاج، باستحالة انتصار طرف من الأطراف عسكرياً، وإن استدامة الازمة يعني إنهاك كل عناصر البنية الوطنية السورية، وتهديد الدولة في وجودها، مما يعني غياب موضوع الصراع، ويعني في الوقت نفسه تنامي نفوذ الإرهاب، وهو ما حدث فعلاً، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التدخل الدولي بشقيه المعادي، والمتحالف، وهو ما أدى إلى انتقال حل الأزمة إلى الخارج، كتحصيل حاصل، ومن هنا فإن اعتبار مسار جنيف هو المسار الوحيد للحل، ليس رغبة، ولا هو خيار سياسي، بل هو خيار الأمر الواقع الذي فرضه اتجاه تطور الأزمة، هو الخيار الضروري الممكن، بدلالة انه بات محل إجماع على الاقل في الموقف المعلن..

وضمن رؤيته الاستشرافية، كان الحزب خلال سنوات الازمة، يقيم التحالفات، ويتواصل مع مختلف القوى، ومن هنا كانت مساهمته في تشكيل اطار الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ومن ثم قوى التغيير السلمي، ومن ثم جبهة التغيير والتحرير، ومن ثم منصة موسكو، كأطر تحالف وتنسيق لها وظيفة محددة هي المشاركة في حل الازمة، عبر الحوار الداخلي في البداية، أو عبر دفع الجهود الدولية وتنفيذ القرار 2254 بعد تدويل الأزمة.

ليس ذنب الإرادة الشعبية، إن بعض القوى لم تكمل المشوار في كل هذه الهياكل، وليس ذنبه أن البعض يحدد موقفه حسب آخر نشرة انباء استمع إليها، وليس ذنبه أنه أصبح في مكانة متقدمة، لأن رؤيته السياسية كان صحيحة.

# موتوا بأمراضكم!

**على الرغم من كل التصريحات من المعنيين الرسميين بالشأن الدوائي والصحي حول تأمين الدواء، وبأن سياسة وزارة الصحة تقتضي عدم السماح بتصدير أي دواء مفقود من الأسواق لحين تأمينه محلياً، وعلى الرغم من كل النفي المكرر حول عدم رفع أسعار الأدوية، إلّا أن واقع الحال يقول: بأن سوق الدواء أصبح سوقاً سوداء كاملة متكاملة.**



■ عاصي اسماعيل

فقد أصبح من الطبيعي فقدان بعض الزمر الدوائية من الصيدليات، بمقابل وجودها مقننة بأسعار أعلى، أو وجود بدائلها المهربة بالأسعار الفلكية، بالإضافة للرفع المتتالي بأسعار الأدوية بشكل عام، وغياب تام لبعض الأصناف والزمر، وطبعاً كل ذلك على حساب صحة المواطنين ومعيشتهم، ولمصلحة شركات الأدوية والمستودعات والمهربين.

كل ارتفاع سعري يليه نفي رسمي

الارتفاع الأخير على أسعار بعض الأصناف الدوائية، مطلع الشهر الحالي، ضمن سلسلة الرفع المتتابعة منذ أكثر من عام، تبعه تصريح رسمي من قبل معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية، عبر إحدى وسائل الإعلام بتاريخ 2017/8/17، نافياً نية الوزارة برفع أو تعديل أسعار الأدوية على المدى المنظور!.

النفي أعلاه أتى عملياً بعد الرفع الرسمي الأخير لأسعار بعض الزمر الدوائية، كما ترك الباب واسعاً حول إمكانية الرفع السعري اللاحق، عبر عبارة «على المدى المنظور»، ما يعني أن سلسلة الرفع المتتالي لم تنته بعد، على الرغم من تأكيد المعاون عودة الصناعة الدوائية الوطنية إلى إنتاج أكثر من 80% من حاجة القطر من الدواء بعد عودة معظم معامل الدواء إلى الإنتاج وبشكل خاص في حمص وحلب.

التناقض الفاضح بين التصريح أعلاه، وواقع الحال، هو أن الزيادة الأخيرة بالأسعار شملت عدداً كبيراً من الأدوية ذات الصناعة المحلية والمطلوبة بشكل يومي، وذلك حسب ما أوردته إحدى الصحف المحلية على ألسنة بعض الصيدلانيين بتاريخ 2017/8/15.

## نوايا مبيتة!

فقد سبق وأن صرح وزير الصحة: أنه لا زيادة على أسعار الأدوية بكل أصنافها، مشيراً أنّ ما تقوم به الوزارة هو تحقيق عدالة بالأسعار حتى لا يتوقف المنتج، وقد لفت بحينه إلى وجود 4000 زمرة من الأدوية بحاجة للتعديل.

حديث الوزير لمسه المواطنون بالواقع العملي ارتفاعاً كبيراً بالأسعار وبشكل متتال، دون مراوغة وتبطين، بعبارات العدالة والتعديل والحرص على المنتج، وبنسب وصلت لحدود 400% على بعض الأصناف.

فالذريعة الرسمية المعلنة عن أسباب رفع الأسعار الأخير كانت بأن الوزارة تصحح أسعار بعض الأصناف المفقودة من الصيدليات السورية، وكأن مفاهيم العدالة والتصحيح والحرص قابلة لأن تشمل مصلحة الشركات المنتجة والمستودعات والمهربين، في حين تعجز عن أن تشمل مصلحة المواطنين، حيث يدفعون ضريبتها من قوتهم ومعيشتهم وصحتهم بشكل يومي، خاصة بظل التدهور المستمر على المستوى المعيشي العام، بسبب تدني الأجور، وتراجع القيمة الشرائية لليرة، تزامناً مع الارتفاعات المتتالية لأسعار السلع والخدمات.

## الاستثمار في الاستغلال!

منتجو الدواء المحلي، ومنذ بداية الحرب والأزمة، كان لهم رأيهم المغاير دفاعاً عن مصالحهم والاستمرار بعملهم، وخاصة في ظل الصعوبات التي يواجهونها على مستوى الحصار الاقتصادي، والذرائع المساقة من قبلهم بالخسائر التي يتكبدونها جراء سعر الصرف وأسعار المواد الأولية، بالإضافة لتكاليف العبوات والتغليف والنقل، وغيرها من القضايا التي تدخل ضمن حسابات التكاليف الأخرى.

فعلى الرغم من موضوعية بعض الطروحات من قبل أصحاب منشآت التصنيع الدوائي، وأهمية الحفاظ على هذا الإنتاج، وضرورة دعم هذه الصناعة وتطويرها، إلا أن استثمار تلك الموضوعية والأهمية كان له طابع استغلالي على حساب صحة المواطنين، وعلى حساب معيشتهم بنهاية المطاف، عبر أساليب الضغط الممارس من قبل هذه المنشآت على السوق المحلية واحتياجاتها، من أجل استمرار آلية الرفع المتتالي لأسعار الأدوية، عبر حجب بعض الأصناف والزمر المنتجة، أو عبر زيادة الكميات المصدرة على حساب الكميات المطروحة محلياً، بذريعة الحصول على القطع الأجنبي للتعويض عن الخسائر بالأسعار المحلية، مما ساعد على زيادة آليات التحكم بالعرض والطلب في السوق الدوائية المحلية من قبل مستودعات الأدوية والصيدليات، وزيادة تسرب البدائل المهربة من غالبية الزمر الدوائية، بعيداً عن حدود الرقابة الصحية والدوائية عليها «سعراً ومواصفة وجودة ومصدراً»، وقد تزايد التحكم بهذه السوق عاماً بعد آخر نتيجة الغياب الرسمي عنه، حيث لم يتم العمل على تأمين الحاجات الدوائية من قبل وزارة الصحة بالشكل المطلوب طيلة السنوات الماضية، وما زالت، كما لم يتم دعم الإنتاج المحلي في منشآت التصنيع الدوائي في قطاع الدولة نفسها.. هكذا!.

**الصناعة الدوائية ليست خاسرة كما يحب أن يدعي أصحاب المنشآت والمعامل الدوائية بل تعتبر من الصناعات المربحة والرائجة**

## غياب رسمي غير مبرر!

سوق الدواء المحلي أصبح يغلب عليه طابع السوق السوداء، الذي تكاثر عليه المستثمرون من كل حدب وصوب، بعيداً عن الرقابة والمتابعة، واستغلالاً لحاجات الناس وعلى حساب صحتهم ومعاشهم، وخاصة على مستوى الزمر الدوائية الخاصة بالأمراض المزمنة، والأمراض بطيئة العلاج، والسرطانات بشكل خاص، مع الغياب الرسمي غير المبرر عن هذا الملف الحياتي الهام والضروري.

## الذرائع الواهية والوهمية!

أولاً: الصناعة الدوائية ليست خاسرة، كما يحب أن يدعي أصحاب المنشآت والمعامل الدوائية، بل تعتبر من الصناعات المربحة والرائجة، ولعل أكبر دليل على ذلك أنه تم منح العديد من التراخيص من أجل افتتاح المزيد من هذه المنشآت والمعامل عبر القطاع الخاص، وما زالت هناك طلبات مقدمة قيد الدراسة والترخيص.

ثانياً: على مستوى تأمين المواد الأولية، فرغم الحصار والذرائع المترتبة عليه، فإن المواد الأولية ما زالت تورد من بعض الدول الأوربية بالإضافة لكوريا الجنوبية ودول شرق آسيا، كما لم يتم حسن استثمار العلاقات الجيدة مع الكثير من الدول الأخرى كموردين للمواد الأولية.

ثالثاً: للصناعة الدوائية السورية أسواق تصريف خارجية واسعة وكبيرة، فعلى الرغم من ادعاءات الحصار والقيد كلها، فقد استمرت أسواق السودان واليمن والعراق وأذربيجان، بالإضافة إلى لبنان، من الأسواق المستقطبة لهذه الصناعة طيلة سنوات الحرب والأزمة على مستوى التصدير الرسمي، ناهيك عما يتم تهريبه من منتجات هذه الصناعة المحلية عبر شبكات متعاونة داخلاً وخارجاً، وأيضاً على الرغم من توقف بعض المنشآت وتدني الإنتاج، على حساب الحاجات المحلية، علماً أن الصناعة الدوائية السورية كانت قد أسست سمعة خارجية ممتازة لسنوات طويلة خلت، سواء ناحية المواصفة والجودة، أو ناحية الأسعار.

رابعاً: مازالت إمكانات ضبط السوق الدوائية محدودة، بل تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية لدرجة الغياب، رغم خروج بعض المنشآت الدوائية عن العمل، ورغم تدني أعداد المستودعات الطبية والصيدليات بشكل كبير، ورغم إغلاق الكثير من المنافذ الحدودية موضوعياً بنتيجة الحرب والأزمة.

## تكريس الانفلات!

لنصل إلى نتيجة مفادها: أن كل تلك العوامل ذات طابع ذرائعي، غايتها تكريس حال السوق الدوائية المنفلتة، لمصلحة قلة من المستثمرين والمستغلين والمهربين، والأخطر أن كل ذلك لم تعد سلبياته محصورة على المستوى المعيشي المتردي أصلاً، باعتبار أن العلاج ضرورة وليس رفاهية، بل بات ينعكس على الحياة نفسها وإمكان استمرارها بظل هذا التغول في التحكم بهذه السوق، وخاصة بالنسبة لمن يعاني من الأمراض المزمنة والسرطانات وغيرها من الأمراض الخطيرة الأخرى من فقراء الحال والمعدمين.

وكأن لسان حال السياسة الصحية الرسمية المحابية للمستثمرين بأنواعهم على طول الخط يقول: موتوا بأمراضكم أيها الفقراء.

# مواسم العوز

**كما كل موسم، في مثل هذا التوقيت من كل عام، تَفرض على المواطن جملة من الضرورات المتمثلة ببعض المستلزمات المرتبطة بالمدارس والعيد والمونة، بالإضافة للضرورات الحياتية المعاشية الأخرى.**



■ نوار الدمشقي

وإذا كانت الظروف الاقتصادية المعاشية قد فرضت خلال السنين الماضية على المواطنين إلغاء الكثير من مستلزمات العيد والمونة وتقاليدهما، أو التقنين بها لأبعد الحدود، إلا أن المستلزمات المدرسية تعتبر ضرورة لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها، والتقنين بها.

### فرصة تكسب!

بالمقابل فقد أصبح موسم المدارس فرصة للتكسب، والمزيد منه، من قبل التجار والبائعين، حيث تتزايد أسعار المستلزمات المدرسية عاماً بعد آخر، ودون أسباب ومبررات موضوعية أو منطقية، اللهم إلا الجشع والاستغلال المتزايد.

فأسعار المستلزمات المدرسية ارتفعت هذا العام بالمقارنة مع أسعار العام الفائت، حيث تراوح سعر اللباس المدرسي للمرحلة الإعدادية بين 8000– 12000 ليرة، ومثلها للمرحلة الثانوية، وفي بعض المحلات كانت أسعارها أعلى من ذلك، والصدرية المدرسية لمرحلة التعليم الأساسي تراوح سعرها بين 1000– 2000 ليرة، أما على مستوى الحقائب المدرسية فقد تراوح سعرها بين 4000– 8000 ليرة، وذلك حسب حجمها ونوعيتها، أما عن أسعار القرطاسية «دفاتر وأقلام وغيرها» فالحديث ربما يطول، فالأسعار فيها الكثير من التفاوت والانفلات، حسب النوعية والمواصفة والحجم، وشطارة البائعين، وكذلك هي حال أسعار الأحذية، المرتبطة بالشكل وبالجودة والمواصفة.

### 100 ألف ليرة فقط!

المختصر المفيد أن أسرة لديها ثلاثة أبناء في مراحل التعليم المختلفة، وهو الحد الوسطي، سوف تتكبد بحدود 100 ألف ليرة على أقل تقدير من أجل تأمين المستلزمات الأساسية لهؤلاء، من ألبسة وأحذية وبعض القرطاسية، وذلك لانعدام فرصة التدوير من عام لآخر على هذه المستلزمات، وخاصة القرطاسية، وبما في ذلك الألبسة المدرسية، وذلك لتراجع مواصفاتها بشكل كبير عاماً بعد آخر، ناحية نوعية الأقمشة المستخدمة، والخياطة.

وفي ظل واقع التردي المعيشي، وواقع الأجور المتدني، يعتبر هذا المبلغ الكبير عبئاً لا يستطيع تحمله أرباب الأسر من فقراء الحال والمعوزين، فالموسم المدرسي بالنسبة لهؤلاء يعني المزيد من التقشف المعيشي، حيث يلجأ بعض هؤلاء للاستدانة من أجل تأمين هذه المستلزمات في هذا الموسم، أما الغالبية العظمى فستكون عاجزة عن تأمين المستلزمات المدرسية لأبنائها.

### تدخل ايجابي!

السورية للتجارة دخلت على خط تأمين المستلزمات المدرسية من بوابة التقسيط للعاملين في الدولة، وبسقف 50 ألف ليرة لكل عامل «دائم– عقود» وبدون فوائد، يسدد على مدار 10 أشهر، وقد طرحت تشكيلة سلعية من المستلزمات المدرسية في صالاتها، كشكل من أشكال التدخل الإيجابي، على أنها منافسة ناحية السعر والمواصفة.

مما لا شك فيه أن للسورية للتجارة دور إيجابي نوعاً ما على هذا الصعيد، لكنه محصور ومقيد بالعاملين بالدولة فقط، أما عن الغالبية من العاملين بأجر، أو ممن دون أجر، أو دخول شهرية، فلأبنائهم حظوظ معدومة هذا الموسم، كما المواسم المدرسية السابقة، في ظل حال الفقر والعوز، وفي ظل الحال المنفلت للسوق.

### بؤس مشرعن!

المؤسف عملياً هو ما آل إليه حال التدخل الإيجابي لمؤسسات الدولة على مستوى تأمين احتياجات المواطنين من السلع تقسيطاً، حيث كان هذا النموذج يُتبع من أجل السلع المعمرة، برادات، تلفزيونات، غسالات، وغيرها من الكهربائيات والأدوات والمستلزمات المنزلية الأخرى، كما دخلت آليات التقسيط سابقاً على مستوى السيارات كذلك الأمر، إما عبر الشركات مباشرة أو بضمانة بعض المصارف، بما فيها الحكومية. أما أن يصل حال التقسيط لتمويل المستلزمات المدرسية من ألبسة مدرسية وقرطاسية، وبسقف 50 ألف ليرة على مدار 10 أشهر، فهو البؤس بعينه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الفقر والعوز الذي وصل إليه حال العاملين بأجر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحال لا تتحمل وزره مؤسسات التدخل الإيجابي، كما لا يمكن تحميلها ما لا تستطيع إمكاناتها من تحمله على مستوى آليات التقسيط المتبعة من قبلها، بل تتحمله الحكومة في ظل السياسات الاقتصادية المعيشية المتبعة رسمياً من قبلها، وخاصة على مستوى سياسة تثبيت الأجور، التي تم من خلالها شرعنة البؤس، وتعميمه، دون أن يرفّ لها جفن، فبؤس المعيشة من بؤس السياسات أولاً وآخراً.

# مركز مياه الشيخ بدر بطرطوس.. مخالفات بحق الفقراء!

**تعاني القرى الجبلية في طرطوس من مشكلة مركبة في عملية توزيع مياه الشرب على بيوت المواطنين.**

■ مراسل قاسيون

أسباب هذه المعاناة تتمثل بشح المياه الجوفية في مناطق معينة، وما يرافقها من مصاعب كتمديد خطوط المياه، بسبب وعورة المنطقة الجبلية المحيطة.

### سوء توزيع!

لكن هناك بلدات وقرى لا تعاني من شح في المياه، بل تعاني من سوء توزيع المياه المخصصة لهذه البلدة أو تلك القرية، وهذه المشكلة لها سببان:

الأول: وعورة المنطقة واختلاف سويات البيوت، وبالتالي المناطق المنخفضة تحصل على حصة الأسد من المياه المخصصة.

والسبب الثاني: تقاعس مراقب الشبكة عن أداء مهمته في التوزيع العادل وفق البرنامج الزمني لفتح المياه من خلال «السكر» الذي يحول تارة لهذا الحي، وتارة لحي آخر.

### شكاوى

وصلت لقاسيون شكوى من بعض المواطنين من أحد أحياء بلدة «برمانة المشايخ» التابعة لمنطقة الشيخ بدر، وشرحوا فحوى شكواهم بأنهم يشربون من مياه «نبع الديرون» الذي يروي عشرات القرى في المنطقة، وأن بيوتهم مرتفعة، وتقريباً على سوية الخزانات، لذلك لا ينعمون بوصول المياه قوية كغيرهم من المناطق المنخفضة، والمشكلة ليست هنا؛ بل بالضبوط التي مورست بحقهم كمخالفات لاستهلاك مياه الشرب في سقاية بعض المزروعات البيتية الصغيرة «كحيازات منزلية» بالرغم من صغرها، مع العلم بأن قيمة كل ضبط «10» آلاف ليرة.

ويتساءلون عن سبب هذه المخالفات في تلك البيوت التي لا تصلها المياه بوفرة، بعكس البيوت المنخفضة والتي تزرع كل شيء وبحيازات أكبر؟!.

### نماذج مخالفة!

أحد المواطنين من أصحاب الشكوى، ومخالف في الوقت نفسه قال: أنا جريح ومعاق، قمت بتعبئة بئر بجانب بيتي على نفقتي الخاصة، لكن قارئ العدادات أصر على أن المياه في البئر هي من مياه شرب المؤسسة، وأخذ عينة وجاءت النتيجة بأنها من مياه المؤسسة، وقام بتغريمي بـ/10/ آلاف ليرة، هذا ظلم.

وأضاف: إعاقتي نتيجة إصابتي بالجيش، الأحرى بالمدير أن يبعث لي صهريجاً، لا أن يخالفني ظلماً!.

مواطن آخر أيضاً جريح قال: ما زرعته لا يتجاوز 60 متر مربع من نباتات الفاصولياء، علها تساعدني في مصروفي البيتي، وتفاجأت بالمخالفة التي لا أقدر على دفعها، وعندما تواصلنا هاتفياً مع مدير المركز وشرحنا له حيازتنا الصغيرة، وحيازة غيرنا في المناطق المنخفضة، وعن هدر وضياع في المياه نتيجة الأعطال وسوء توزيع الشبكة، وأثناء فيضان الخزانات تذهب المياه بالوديان، وأنه هناك دونمات بالكامل مزروعة بجانب بعض محطات الضخ، وعندما طلبنا منه شطب الضبط لعدم شرعيته ولوضعنا الاقتصادي الصعب، قال لنا: أتلفوا المحصول، نشطب الضبط!!!!



**«قاسيون» دائماً وأبداً مع الحفاظ على الثروة المائية، لكنها أيضاً مع أسلوب إداري متميز وعادل في توزيع هذه الثروة، وعند المخالفات، وهذا من حق المؤسسة، أن تكون المخالفات صحيحة وحقيقية وفي المكان المناسب.**

# ضبوط المخدرات وحدها غير رادعة



**بين الحين والآخر، تعلن وزارة الداخلية عن ضبط مروجين للمخدرات، أو كميات معدة للتهريب، أو مهربة إلى الداخل، لكن بين طيات هذه الإعلانات هناك ماينذر بواقع سيء ازداد تفاقماً خلال سنوات الحرب، لكنه كان موجوداً قبلها.**

■ حازم عوض

ينتشر تعاطي المخدرات والحبوب المخدرة بين فئة الشباب غالباً، فالمروجون يستهدفون هذه الفئة بالدرجة الأولى، مستغلين وضعهم المزري، حيث تعاني هذه الفئة من ضغوط كثيرة تؤرقهم، منها عدم توفر فرص العمل، والضيقة الاقتصادية، وانعدام الأفق نتيجة قلة الاهتمام بوضعهم، أو خسارتهم لذويهم ودراستهم، ماجعل منهم تربة خصبة للاستثمار من قبل المروجين.

## استغلال الحاجة

يؤكد ذلك رئيس محكمة جنايات دمشق القاضي سعيد بيطار، الذي قال العام الماضي، إن «التعاطي منتشر أكثر لدى الشباب والمراهقين والطلاب»، مضيفاً «في الفترة الحالية جرى ترويج للمواد المخدرة بسبب الفلتان في بعض الحدود مع الدول المجاورة، مما أدى إلى انتشار المخدرات والاتجار بها بسهولة كبيرة في المناطق الساخنة، بالإضافة لاستغلال البعض لظروف الشباب المدمنين وحاجتهم لتعاطي المخدرات، لاستخدامهم في ترويج هذه المواد بالمناطق الآمنة لقاء منفعة مادية أو تأمين ما يحتاجه منها، وبعض التجار يستغلون أوضاع المهجرين، ففي حالة رأيناها قام شخص باستغلال حاجة امرأة للسكن مع طفليها في منزل يملكه التاجر، وضغط عليها لتنقل المخدرات إلى أشخاص يتعامل معهم".

في عام 2015، أعلن مصدر في وزارة الداخلية أن هذا العام من أكثر الأعوام من جهة ضبط كميات المخدرات والشبكات المهربة لها، ما يشير إلى أن هناك محاولات لجعل المجتمع السوري مستهلكاً لها ولاسيما فئات الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين 18 إلى 25 سنة باعتبارها أكثر فئة عمرية معرضة لتعاطي المخدرات، مستدلاً على ذلك بأنه ضبط عدداً كبيراً من الشباب أعمارهم بين 18 إلى 25 سنة.

في العام ذاته، ضبطت وزارة الداخلية خلال أسبوع واحد 140 كيلو غرام حشيش و108 آلاف حبة كبتاغون، مايشير فعلاً إلى تنامي هذه التجارة والتعاطي بها من قبل الشبان، أما في عام 2016، فقد بين وزير الداخلية محمد الشعار، أنه تم ضبط أكثر من 1161،471 كغ حشيش مخدر و4،486 كغ هيروئين مخدر، و107 غرام كوكائين مخدر، 258 غراماً من القنب الهندي و44 غرام ماريجوانا و4210835 حبة كبتاغون، و2018483 حبة دواء نفسي.

## تصنيع محلي وزراعة!

أما في عام 2017 فقد بينت الإحصائيات المعلنة حتى الشهر السادس من العام، ضبط 612،923 كغ حشيش، و11،507 هيروئين مخدر و30 غرام كوكائين مخدر، و850 غرام الأمفيتامين، و1،70 كغ مسحوق أوراق الحشيش، و43 غرام ماريجوانا، و843504 حبات كبتاغون، و10683251 حبة من حبوب دوائية نفسية، و90 غراماً مواد أولية لصناعة المخدرات، وهذه الأخيرة تشير إلى بدء عملية تصنيع المخدرات ضمن سورية.

وتأتي هذه الإشارة حول تصنيع المخدرات في البلاد بعد أقل من عام على حديث الرائد علي زيتون من إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بأنه « لا يوجد صناعة مخدرات في سورية بشكل شبه مؤكد، ويقتصر الأمر على إعادة توضيب وتغليف المواد القادمة من الخارج".

بضبط المواد الأولية، تكون القضية راحت إلى أبعد من التهريب والتعاطي وقد يكون ذلك مؤشراً حقيقياً لازدياد عدد المتعاطين وخاصة الشباب، وفي تطور لافت أعلن المسؤول في إدارة مكافحة المخدرات الرائد يوسف إبراهيم الشهر الماضي: أن الإدارة نظمت ضبطاً لزراعة البعض عشبة الحشيش ضمن مساحة بلغت أكثر من 4 كلم مربع في إحدى المناطق الساخنة التابعة لمنطقة الغاب بريف مدينة حماة.

**تشير الإحصائيات المعلنة من قبل وزارة الداخلية إلى وجود سوق لمختلف أنواع المخدرات في سورية الرخيصة منها ومرتفعة الثمن وبكميات لا بأس بها**

## أرقام صادمة!

رغم ذلك، لازالت وزارة الداخلية تعتمد في إحصائياتها على الضبوط، وتؤكد من وجهة نظرها أن عدد المتعاطين في سورية قليل جداً، حيث هناك 89 مواطناً سورياً من بين كل مليون مواطن يعتبر متعاطياً للمخدرات، أي: أن عدد المتعاطين يصل إلى ما يقارب 1700 متعاط أو أكثر بقليل إن فرضنا أنّ عدد سكان سوريةً هو 20 مليون نسمة.

ويبدو هذا العدد غير دقيق، ويمكن أن يلمسه أي سوري ضمن محيطه، حيث لا يقتصر تعاطي المخدرات على مادة الحشيش أو ماشابه، بل هناك نسبة كبيرة من المتعاطين وخاصة الشباب، المدمنون على الحبوب المخدرة والمهدئة.

ويقول أحد الصيادلة في منطقة ركن الدين لـ قاسيون إن «عدد المدمنين على الأدوية المخدرة والمهدئة كبير جداً، وخاصة في هذه المنطقة»، وعندما ذكرنا له اصحائية وزارة الداخلية عن المتعاطين، قال ضاحكاً «في حينا أكثر من 100 شخص مدمن، وأهالي الحي يعرفونهم بالاسم".

وتشير الإحصائيات المعلنة من قبل وزارة الداخلية، إلى وجود سوق لمختلف أنواع المخدرات في سورية، الرخيصة منها ومرتفعة الثمن، وبكميات لا بأس بها، بينما لا تعبّر هذه الإحصائيات عن حجم الظاهرة، بل على العكس، تشير إلى ماهو أخطر، وهو تنامي المشكلة التي باتت هناك حاجة ملحة لضبطها، ليش فقط بملاحقة المهربين والمروجين والمتعاطين.

وقد يكون تحصين الشباب ثقافياً وإعادة تأهيلهم وتوفير احتياجاتهم من فرص عمل وتسهيلات دراسية وما إلى ذلك من أمور هامة لبناء مستقبلهم، إضافة إلى منحهم الدور اللازم في المجتمع وعدم تهميشهم، نوع من الرادع الداخلي الأهم للتحصين من هذه التجارة.

وتصل عقوبة من يدخل المادة تهريباً إلى سورية ومن يصنع أو يزرع المادة هي الإعدام حسب القانون السوري، والحبس المؤبد للصيدلي الذي يصرف أدوية مخدرة دون وصفة طبيب.

## أرقام أخيرة!

منتصف الشهر تم تداول الخبر التالي:

تمكنت إدارة مكافحة المخدرات بناء على معلومات وردت اليها من ضبط 11 كيلوغراماً من مادة الحشيش المخدر و 74،000 حبة كبتاغون مخدرة مخبأة في منطقة نائية في ريف دمشق، ومازالت أعمال البحث والمتابعة مستمرة لصاحب المواد المخدرة المتواري لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.

وقد سبق ذلك خبراً من وزارة الداخلية، مطلع الشهر، مفاده: من خلال المتابعة المستمرة لكشف الوسائل كافة التي يستخدمها مروجو هذه المواد بقصد إخفائها وعدم كشفها من قبل الأجهزة المختصة، ومن خلال التفتيش الدقيق للبضائع، تمكنت إدارة مكافحة المخدرات من ضبط كمية 30 ألف حبة من الكبتاغون المخدر، مخبأة بشكل فني وسرّي ضمن «بحرات الزينة».

ومن خلال المتابعة تم إلقاء القبض على الشخص الذي قام بوضع هذه الطرود، ومازالت التحقيقات مستمرة معه لكشف جميع المتورطين في القضية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

# طرق للإيجار!

**يبدو أن شهية الاستثمار أصبحت مفتوحة، وستصيب عدواها الاستثمار الطرقي.فقد صرح وزير النقل مؤخراً عن خطة لدى الوزارة، سيتم من خلالها تنفيذ طرق مأجورة في سورية.**

■ عادل ابراهيم



**لابد من تطوير وتوسيع شبكة الطرقات الحالية وإعادة تأهيلها خاصة بعد أن تم استهلاكها واهتلاكها بشكل كبير طيلة سني الحرب والأزمة دون ترميم**

### مشروع قديم متجدد

يشار إلى أن وزارة النقل سبق وأن أعلنت عن نيتها القيام بتنفيذ مثل هذه المشاريع الاستثمارية وذلك منذ عام 2009، حيث أعلنت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، بحينها، عن رغبتها في التعاقد مع شركات لتنفيذ طريقين دوليين مأجورين، يصل الأول بين طرطوس والحدود العراقية، بينما يصل الثاني بين الحدود التركية شمالاً والأردنية جنوباً، وقد تم التصريح بوقتها أن هذين الطريقين سوف يتم تنفيذهما من قبل الشركة التي تحصل على المشروع على نظام BOT، حيث يتم إنشاء الطريقين ثم تشغيلهما من قبل الشركة التي تتقاضى أجوراً عن استخدامه من المواطنين، قبل أن تتم إعادة الطريق إلى الدولة بعد فترة محددة من الاستثمار.

ولا ندري الآن ما هي النية لدى وزارة النقل على هذا المستوى، حيث لم يوضح الوزير أية تفصيلات بما يخص تلك المعلومة.

### الحاجة والضرورة!

على الرغم من وجود مثل هذه المشاريع في بعض البلدان، عبر إنشاء طرق سريعة ومخدمة مخصصة لهذه الغاية الاستثمارية، تحت يافطة الخدمات، إلّا أن الواقع الطرقي والمروري القائم في سورية ربما لا يستدعي وجود مثل هذه المشاريع، التي تعتبر كبيرة ومكلفة، لكنها بالمقابل مربحة استثمارياً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لابد من تطوير وتوسيع شبكة الطرقات الحالية، وإعادة تأهيلها، خاصة بعد أن تم استهلاكها، واهتلاكها، بشكل كبير، طيلة سني الحرب والأزمة دون ترميم، أو مد قمصان اسفلتية جديدة عليها، ولعل ذلك يعتبر من الضرورات الملحة الآن، والتي من واجب وزارة النقل أن تقوم بها، قبل الخوض بأية فكرة استثمارية على مستوى الطرق المأجورة أو غيرها.

فالطرق والأتستردات المحلية، الداخلية والدولية، ليست بذاك القدر من الازدحام الذي يفرض إنشاء طرق وأتستردات جديدة مخصصة للاستثمار على شاكلة تلك الموجودة في بعض البلدان، اللهم إلا إن كان الحديث الرسمي سيشمل الطرق الموجودة بعملية الاستثمار المأجور تلك، أو أن الطرقات الموجودة سوف يطالها الإهمال الرسمي تباعاً ورويداً من أجل الترويج للطرق الاستثمارية المأجورة المحدثة، ما يعني استلاباً مشرعناً لحقوق المواطنين، وتعدياً عليها.

### استثمار بالجملة!

من المتعارف عليه، أن الاستثمار الطرقي على مستوى الطرق المأجورة يقوم على أساس القيام بإنشاءات جديدة مخصصة لهذه الغاية، ومضافة على ما هو موجود سلفاً، من طرق مخدمة بين المناطق المختلفة، على أن تشمل تلك الإنشاءات الجديدة الكثير من الخدمات المساعدة والمرافقة، من استراحات منامة ومطاعم ومحطات وقود ونقاط شرطية وصحية، وغيرها، بالإضافة طبعاً إلى البنية التحتية المرافقة من شبكات مياه وكهرباء وصرف صحي وتحويلات طرقية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلاً من هذه الخدمات المرفقة تعتبر مشروعاً استثمارياً بذاته، يدّر الأرباح الإضافية على المشروع الأساسي، ما يعني بالواقع العملي أن الاستثمار الطرقي على هذه الشاكلة سيكون محط اهتمام الكثير من الشركات الخاصة، المحلية والدولية، بغض النظر عما سيتكبده عابرو هذه الطرق ومستخدموها من تكاليف ونفقات وأجور، استغلالاً تحت يافطة الاستثمار والخدمات.

ختاماً: يمكننا القول: إنه في حال نشأت الضرورة لاحقاً لإحداث مثل هذه المشاريع، فإنه لا بد من أن تكون بيد الدولة، تنفيذاً واستثماراً، فالطرق والأتستردات من البنى التحتية الهامة التي لا يمكن، ولا يجب التفريط بها تحت أية ذريعة، وتحت أي مسمى وغلاف.

# حرائق جديدة ولا من يغيث!

**بتاريخ 2017/8/6 نشب حريق في منطقة وادي قنديل، في ريف اللاذقية الشمالي، حيث طال بعضاً من الأحراج في المنطقة.**

■ مراسل قاسيون



وفي منتصف الشهر نشب حريق هائل في سفوح قرى عين بدرية وعين سليمو ونبل الخطيب بسهل الغاب الغربي بريف حماة والنيران تمتد باتجاه سفوح جبال صلنفة، وذلك حسب ما تداولته وسائل الإعلام.

### لا مبالاة وتيئيس

وقد نقلت وسائل الإعلام عن قائد فوج إطفاء اللاذقية، حول حريق منطقة وادي قنديل، قوله: إن عناصر وسيارات المركز توجهت إلى مكان الحريق بسرعة وحالت دون انتشاره إلى الأحراج المجاورة، حيث تضررت نحو 5 دونمات من أحراج الصنوبر، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من عمليات الإخماد والتبريد بشكل كامل، وذلك بمشاركة آليات مديرية الزراعة والدفاع المدني ومديرية الأحراج بالمحافظة.

الملفت أن موضوع مسلسلات الحرائق المنفلتة لم تعد تثير الاهتمام، لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الإعلامي، ولعل ذلك سببه حال اليأس والتيئيس الذي وصل إليه هذا الملف على المستوى الرسمي من اللامبالاة وعدم الاكتراث، على الرغم من أهميته على مستوى انعكاساته السلبية على الإنسان والطبيعة والمستقبل.

بمقابل استمرار الأهالي بتحميل أسبابها ونتائجها إلى تجار وسماسرة الحطب والفحم، الذين وجدوا في هذه المسلسلات فرصة للتربح والاستثمار، ولم لا؟ طالما أن الإجراءات الرسمية حتى الآن ما زالت قاصرة عن تحديد هؤلاء، وتحميلهم مسؤولية أعمالهم وجرائرها.

### مواسم مربحة!

يؤكد الأهالي في المناطق التي تأتي عليها الحرائق، على اتساعها، أن فصل الشتاء يعتبر موسماً بالنسبة لتجار الحطب بظل واقع ارتفاع أسعار مازوت التدفئة وندرته، وتسبقه عادة الكثير من الحرائق التي تأتي على الأحراج والغابات، بالإضافة للموسم الدائم بالنسبة للفحم، وخاصة فحم «الأركيلة» التي راج سوقها وانتشرت على مستوى الاستهلاك كالنار في الهشيم، الأمر الذي جعل من مسلسلات الحرائق فرصة لتجميع الفحم وبيعه، للمقاهي وللبائعين، وهي تجارة مربحة، خاصة وأن رأسمالها عبارة عن جهد يقتصر على إشعال الحريق ومن ثم التحطيب أو التفحيم، بالإضافة لما يمكن استثماره لاحقاً في الأراضي التي طالتها الحرائق وأصبحت جرداء من قبل التجار والسماسرة والمستثمرين، بوضع اليد، أو بتوسيع استثماراتهم.

### تأسٌّف وأسف!

النتيجة أننا لم نعد ندري كيف نوزع أسفنا؛ على الغابات والأحراج، التي نفقدها سنوياً وتباعاً، أم على الإجراءات الرسمية التي لم تَحُلْ حتى الآن دون استمرار هذه المسلسلات سنوياً، أم على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا في ظل التآكل المستمر للطبيعة من حولنا، وما تحمله بطياتها من انعكاسات سلبية، ليس علينا كبشر فقط، بل على البيئة الطبيعية للكثير من الحيوانات والطيور والحشرات التي تعتبر هذه الغابات والأحراج موطنها الأصلي، بل إن بعضها يعتبر نادراً، ومحصور وجوده فيها، والأسف الأكبر أن الكثير يستغيث، وما من مغيث!.

وكل ذلك من أجل مصلحة آنية وجشعة وأنانية، وربما محمية، تصب بحسابات حفنة من التجار والسماسرة.

# حكومتنا المرتاحة..!

**كثيرة كانت العناوين التي تم طرحها وعرضها خلال جلسة مجلس الوزراء الأخيرة بتاريخ 15/8/2017، قليلها هام وضروري، وبعضها ثانوي وهامشي، والكثير مكرر وعام وغائم.**
**لكن ما يلفت بمجمل الجلسة، وما تمخض عنها عبر وسائل الإعلام، هي الرسالة المتضمنة وكأن كل شيء على ما يرام وعلى أحسن ما يكون، والعمل الحكومي قائم ومستمر على قدم وساق.**



■ سمير علي

لكن لمن هذه الرسالة موجهة، ولماذا؟ هذا ما لم تدركه ضروراتنا واحتياجاتنا!

### ضروري لكنه قاصر!

من القضايا الهامة التي تم إقرارها خلال الجلسة:
منح تعويض عمل بنسبة /75/ بالمائة للمعالجين الفيزيائيين، بهدف تشجيع هذه المهنة في ظل الظروف التي فرضتها الحرب الإرهابية، والآثار التي خلفتها على المصابين والجرحى ما أدى إلى تزايد الحاجة لهذه المهنة.
إنجاز دار الأمان لأبناء الشهداء والأيتام في طرطوس من قبل وزارة الأوقاف، ولا ندري هل تم الإنجاز، أم أنه مشروع مستقبلي!.

### مصالح استثمارية!

من المواضيع التي تم طرحها وإقرارها بما يحقق مصلحة شريحة كبار التجار والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وأثرياء الحرب والأزمة كان التالي:
مشروع قانون بتعديل المرسوم التشريعي رقم /65/ لعام 2013 الناظم لاستقدام العاملات في المنازل من غير السوريات.
تمديد تبرير تأخير مدة تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ 2017/7/26 لغاية 2018/1/25.
إعادة إعمار العقارات الوقفية المتضررة والنهوض باستثمارات الأوقاف.

### عام ومكرر من صلب المهام!

خلال الجلسة أعلاه أدلى كل وزير بجملة من العناوين التي تعتبر سلفاً من صلب عمل وزارته، دون زيادة أو نقصان، اللهم باستثناء بعض العبارات المسبوكة والمنمقة التي تم تداولها إعلامياً نقلاً عن موقع الحكومة، حول هذه المهام كمشاريع أو خطط تنفيذية، والتي تم إيرادها على أنها رؤية الوزارات ومشاريعها للفترة القادمة، مع الكثير من التعميم والتمويه والتكرار، وخاصة بالنسبة لموضوعة الإصلاح الإداري والتنظيمي والتشريعي، بالإضافة للعنوان العريض المتمثل بإعادة الإعمار والاستثمار.

### الرمد أحسن من العمى!

مما لا شك فيه أن إقرار التعويض جيد بالنسبة لشريحة المعالجين الفيزيائيين، وسيكون له انعكاسات على مستوى معيشتهم، قد لا يكون بالشكل المطلوب لردم الهوة الكبيرة بين الدخل والإنفاق، إلا أن المثل يقول: «الرمد أحسن من العمى».
بالمقابل يمكننا القول: إن العمى قد يصيب الشرائح العمالية جميعها، في ظل سياسة ثبات الأجور، وتدني القيمة الشرائية لليرة، والتدهور المطرد على المستوى المعيشي لعموم السوريين، وبالتالي فإن إعادة النظر بمجمل التعويضات لجميع العاملين يعتبر حقاً مشروعاً واجب العمل من أجل تعميمه وإحقاقه.
كما لا بد من الإشارة إلى أن موضوع زيادة الأجور لم يعد يُطرق في جلسات مجلس الوزراء، وكأن الحكومة لم يعد يعنيها ملف الأجور لا من قريب ولا من بعيد، بل وكأن هذا الأمر أصبح من خارج اختصاصها ومهامها، علماً أن زيادة الأجور تجاوزت موضوعة المطلب أو الحق المشروع بالنسبة للعاملين بأجر، بحيث أصبحت ضرورة واجبة، بعيداً عن كل الذرائع والحجج المانعة من تحقيقها.

**موضوع زيادة الأجور لم يعد يُطرف في جلسات مجلس الوزراء وكأن الحكومة لم يعد يعنيها ملف الأجور لا من قريب ولا من بعيد.**

### تبرير مكرر للتأخير!

لعل موضوع تمديد تبرير التأخر بتنفيذ العقود المبرمة له جانب موضوعي عند بعض المتأخرين في التنفيذ من بعض الجهات المتعاقدة، علماً أن هذا التبرير يمدد كل ستة أشهر منذ بدء الحرب والأزمة وحتى الآن.
والسؤال الذي يتبادر للأذهان: لماذا جميع المتأخرين يبرر لهم التأخر بالسوية نفسها، ويتم منحهم فترات زمنية إضافية في كل مرة؟
فإطلاق تبرير التأخير وتعميمه بهذا الشكل، منذ عدة أعوام وحتى الآن، أدى ويؤدي عملياً للمزيد من التأخر بالتنفيذ، خاصة وأن الكثير من الجهات المتعاقدة كانت ومازالت تتذرع بالحرب تملصاً من استحقاق التنفيذ، أو بمسعى لتعديل شروطه وخاصة ناحية التكاليف، وتحديداً بعض الجهات من القطاع الخاص.

### المضحك المبكي!

أما المضحك المبكي فهو ما يتعلق بموضوع استقدام العاملات، والقانون المتعلق بهذا الشأن، باعتبارهم ضرورة حياتية للأثرياء من الطبقة المخملية البعيدة عن هموم الوطن والمواطنين، ولتُظهر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حرصها على خزينة الدولة، على مستوى الغرامات والمخالفات التي تم اقتراح تعديلها، وكأن الوزارة قد أتمت جميع واجباتها على الملفات المفتوحة كافة جروحاً تنز يومياً في شوارعنا التي ما زالت تعج بالمتسولين والمشردين والنازحين، وبظل تفشي البطالة والتهميش والأمراض والآفات الاجتماعية الهدامة.
في الوقت الذي ندرك كما غيرنا، أن موضوع المخالفات والغرامات لا يعني هذه الشريحة المخملية، بقدر ما يعنيها تثبيت استمرار العمل بالقانون نفسه، من أجل استقدام واستبدال العاملات، كي لا يتضرر رفاههم وعنفوانهم و«بريستيجهم».

### تصريحات ورسائل إعلامية!

اللافت هو ما عقب الجلسة من تصريحات إعلامية أدلى بها عدد كبير من الوزراء، في ظاهرة جديدة غير مسبوقة، حيث تمت إعادة سرد مجريات الجلسة ووقائعها، بعباراتها المنمقة والمنسقة والمنتخبة، على ألسنة الوزراء، كل على حدى، وبشكل متناغم ومنسجم فيما بينهم، مع الكثير من سرد المهام المنصوص عنها سلفاً لكل وزارة، على شكل وعود مسبوقة بسين التسويف، الآجلة.
وكأن لسان حال الوزراء والحكومة يقول: بأن كل شيء على ما يرام، وكل شيء على أحسن ما يكون، والحكومة ككل تعمل على قدم وساق، وفق برامج وخطط وآجال مبوبة ومحبوكة، وهي مرتاحة البال والخاطر.
بينما، على المقلب الآخر، واقع الحال يقول: إن السياسات الليبرالية، المقرة والمتبعة رسمياً منذ عقود، هي من ألحقت الضرر بالمواطن على مستوى معيشته واحتياجاته وخدماته، وبالوطن على مستوى استقراره وأفقه ومستقبله، لمصلحة كبار التجار والمستثمرين والسماسرة بالإضافة للمترفين من أثرياء الحرب والأزمة الجدد، ناهيك عما خلفته الحرب والأزمة عصفاً بالبشر والشجر والحجر.
الواضح والجلي أن الحكومة قادرة على بث رسائلها، لكن أجهزة الاستقبال لدى المواطنين، المفقرين والمعوزين والمهمشين، عاجزة عن استقبالها، كما أن أجهزة الاستقبال لدى الحكومة عاجزة عن استقبال رسائل هؤلاء المواطنين واحتياجاتهم وضروراتهم، ولعل السبب بذلك، أن الرسائل الحكومية ليست موجهة لهذا المواطن أصلاً، كما أن أجهزة استقبالها مفصولة عنه، بل موصولة مع الشريحة المغتنية على حسابه، بمعية سياساتها.

### أمثلة من وحي المهام!

عرض وزير الكهرباء خطة الوزارة ورؤيتها خلال المرحلة القادمة والتي تهدف إلى تأمين الطلب على الطاقة الكهربائية، وتلبية احتياجات المجتمع من الكهرباء، واستئناف الأنشطة الاقتصادية خلال مرحلة إعادة الإعمار موضحاً أن: البرنامج التنفيذي لهذه الرؤية يتمحور حول مشاريع التوليد التقليدية والطاقات المتجددة، ومشاريع نقل وتوزيع الكهرباء وتدريب وتأهيل الكوادر.
وعرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الإطار التنفيذي لمشروع الوزارة من خلال وضع خارطة طريق عملية واضحة تستند إلى محاور تطوير الهيكل الإداري والتنظيمي، ومنظومة الحماية الاجتماعية وبرامج رعاية الأسرة وتمكينها، و زيادة عدد مراكز الرعاية الاجتماعية والتوسع في برامج التنمية الريفية، وصندوق المعونة، وتطوير عمل القطاع الأهلي، وتعزيز برامج التشغيل والتوظيف، و بناء منظومات وقواعد بيانات وتطوير البيئة التشريعية لعمل الوزارة.
ويمكن للراغبين، التأكد، أو الاستزادة، من هذه العبارات عبر موقع الحكومة الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

**لا يختلف اثنان من العقلاء اقتصادياً على الأثر السلبي للانفتاح الاقتصادي السوري «الماراتوني» الذي بدأ منذ عام 2003 وأنجز مهمات تحرير التجارة كاملة في سورية، وفسح المجال «لمدفع البضائع» الرخيصة الإقليمية والدولية لتزيح منتجات الورش والمعامل المحلية، وذلك عندما انتعش برنامج الليبراليين في سورية المسوقين لفكرة «عدالة الحرية الاقتصادية».**

# أيّة «حرية اقتصادية» نريد...



**أدت هذه العملية إلى انتقال في صفوف العديد من الصناعيين وأصحاب الورش نحو التجارة، أي: نحو تسويق منتجات منافسيهم الجدد الذين غزوا الأسواق، فتوسعت التجارة خلال عشر سنوات قبل الأزمة بوسطي سنوي 12%، بينما توسعت الصناعة بمجملها بوسطي سنوي 2,7% فقط. وتراجع التشغيل والنمو الحقيقي، وسجلت كأرقام نمو مرابح قطاعات المال والتجارة والخدمات، التي يتغنى بها إلى اليوم من يريدون استعادة النموذج السابق، ويشكك بها جميع العارفين بأن سورية كانت تفقد ثروتها الحقيقية وقدرتها على توسيع هذه الثروة، أي: كان نموها الحقيقي يتراجع.**

■ عشتار محمود

### تكيّف صناعي مشوّه ومؤقت!

ولكن بعض قطاعات الصناعة التحويلية السورية البسيطة التي تنتج مادتها الأولية محلياً كالنسيجية والغذائية تكيّفت نسبياً مع الوضع الجديد، نتيجة ظروف معينة أمّنت تقليصاً كبيراً للتكاليف وزيادة بالقدرة التنافسية.

وكانت أهم مصادر التكاليف المنخفضة هي الأجور المنخفضة بشكل استثنائي في الصناعة الخاصة والذي يدل عليه وسطي الأجور في الصناعة التحويلية الخاصة عام 2010 والبالغ: 7000 ليرة تقريباً، تليها تكاليف الوقود والطاقة المنخفضة نتيجة وجود الدعم الحكومي للمازوت رغم ارتفاعه نسبياً قبل الأزمة، وللكهرباء.

ويضاف إلى هذا وذاك إمكانية تخفيض تكاليف إضافية عبر التهرب الضريبي، والتهرب الكهربائي، والتهرب التأميني، حيث كان الصناعيون –وتحديداً في قطاعات وورش الظل التي شكلت نصف عدد المنشآت في حلب قبل الأزمة على سبيل المثال: 35 ألف من أصل 65 ألف تقريباً– قادرين على الاستفادة من رخاوة الفساد الكبير تجاه تحصيل المال العام في علاقات تخديم بين أطراف القوى الاقتصادية، فتقلصت الحصة المدفوعة للمال العام وازدادت الحصص والرشاوى لمال الفساد الخاص.

ولم يكن هذا ينطبق على الصناعة الخاصة فقط، بل على مجمل دخل الأرباح في القطاعات كافةً، حيث كانت تتزايد حصة الفساد الكبير المتحكم بجهاز الدولة، وتتراجع حصة المال العام.

وإن كانت طريقة التكيف المذكورة أتاحت لبعض الصناعات الاستمرار، إلا أنه كان من المستحيل أن تتيح لها التطور والتوسع، فطالما أن السوق مفتوحة للمنافسة الخارجية، فإن هذه الصناعات لا تستطيع أن تستمر بالمنافسة في تخفيض التكاليف على حساب العمال والمال العام بالشكل السابق فقط، بل كانت ستحتاج إلى مواكبة التطورات التكنولوجية التي تحتاج إلى نفقات كبيرة، والتي تحدث نقلات نوعية في كلف الإنتاج، فتجعل ساعات العمل المطلوبة لإنتاج البضاعة الصينية عُشر ساعات العمل المطلوبة لإنتاج الكم ذاته من البضاعة السورية على سبيل المثال.

ولكن هذه التقنيات وامتلاكها ومواكبتها لا تناسب الإنتاج الصناعي السوري الخاص الذي نسبته 65% من إنتاجه تأتي من الورش التي تضمن 9 عمال بالحد الأقصى، أو حتى معامل تعتمد على تكثيف اليد العاملة، فطالما أن الصناعة تعيش في بيئة هشة وبعائد منخفض ومعتمد على هذا النوع من خفض التكاليف، فإنها لم تكن قادرة على تحقيق نقلات استثمارية كبيرة، وبالتالي لا تستطيع الاستمرار في المنافسة العالمية.

### هل الاستيراد بديل؟!

وقد كان البعض يقول: بأنه طالما أنّ الاستيراد أقل كلفة والصناعة المحلية لن تستطيع المنافسة بالمستوى المطلوب، فلماذا علينا أن نستمر بالصناعة بينما العولمة الاقتصادية تؤمن لنا بضاعة عالمية أرخص وما علينا سوى أن نتاجر؟!

قد يبدو السؤال محقاً، وهو تعبير عن القانون الذي يعمل في السوق الرأسمالية العالمية، حيث إن الحرية الاقتصادية والمنافسة غير العادلة بين القوي اقتصادياً وتكنولوجياً وبين الضعيف تؤدي حكماً لابتلاع الأول للثاني، ولا ينجو من هذا القانون من صناعات وإنتاج دول الأطراف الأضعف، «إلا كل طويل عُمْر».

ولكن خيار حرية رأس المال الاقتصادية، هو ذاته خيار التبعية الاقتصادية، أي: أن نختار رهن حاجاتنا حتى الأساسية منها للسوق العالمية، ورهن مواردنا لحاجاتها لنصدر القمح ونستورد الطحين والمعكرونة، ونصدر القطن ونستورد الأقمشة، ونصدر النفط الخام ونستورد المازوت والمنتجات البلاستيكية وغيرها، وهو اتجاه ينزع منا قرارنا الاقتصادي الوطني، والمسألة لا ترتبط «بالكرامة الاقتصادية» فقط بل ترتبط أيضاً بحسابات الربح والخسارة: فعندما نخسر إمكانية التحكم بمواردنا، فإننا عملياً نخسر العوائد والقيم المضافة وفرص التراكم الداخلي والتشغيل والنمو التي تتولد ذاتياً، ونحول موارد البلاد إلى خزانات لسمسرة التصدير برخص والاستيراد بغلاء، مع ارتهان حتى مرابح النخبة المتاجرة للخارج حيث يودعون أرباحهم المجمعة من «خيار الحرية الاقتصادية».

وبناء عليه: فإنه علينا أن نخرج من خيار انغلاق اقتصادي لصناعة لا تستطيع التطور إلا ببطء وضمن ألغام التشوه الاقتصادي، وأن نلغي خيار وقف الصناعة واستبدالها ببضاعة العالم الرخيصة، فلا انغلاق مطلق ولا انفتاح مطلق، ولكن بمحددات للخيارين.

**لن تستطيع الانتقال مستقبلاً إلى مستوى صناعي أعلى من صناعات الحد الأدنى التحويلية إلا باعتبارها جزءاً من كل**

### خيارات أعلى بديلة

لا يستطيع خيار الانغلاق أو الانفتاح الاقتصادي إلا أن يكون مركّباً، فأنت بحاجة استيراد مستلزمات الصناعة المعقدة في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج كالآلات والمعدات والتكنولوجيا العالية، بينما يجب أن تحمي للحد الأقصى كل إمكانات إنتاج وسائل الاستهلاك وترفع قدرتها التنافسية المحلية، وتحديداً في القطاعات التي تمتلك ميزات تنافسية وقدرات تكاملية كما في الصناعات الغذائية، والنسيجية وبعض الصناعات المعدنية والكيميائية، والتي يعتبر أضعف الإيمان أن تستكمل حلقاتها الإنتاجية، لتنتج صناعياً كل ما تستطيع إنتاجه من القمح، والقطن، والثروة الحيوانية، والثروة المعدنية والنفطية، وتراكم منه رأسمالياً للانتقال إلى عتبة إنتاج أعلى في قطاعات أعقد، أما قطع هذا الطريق بالاستيراد الرخيص، هو بتر لعتبة النمو والتراكم الحقيقي الضرورية والمتاحة، والتي تجعل الانفتاح أكثر أماناً.

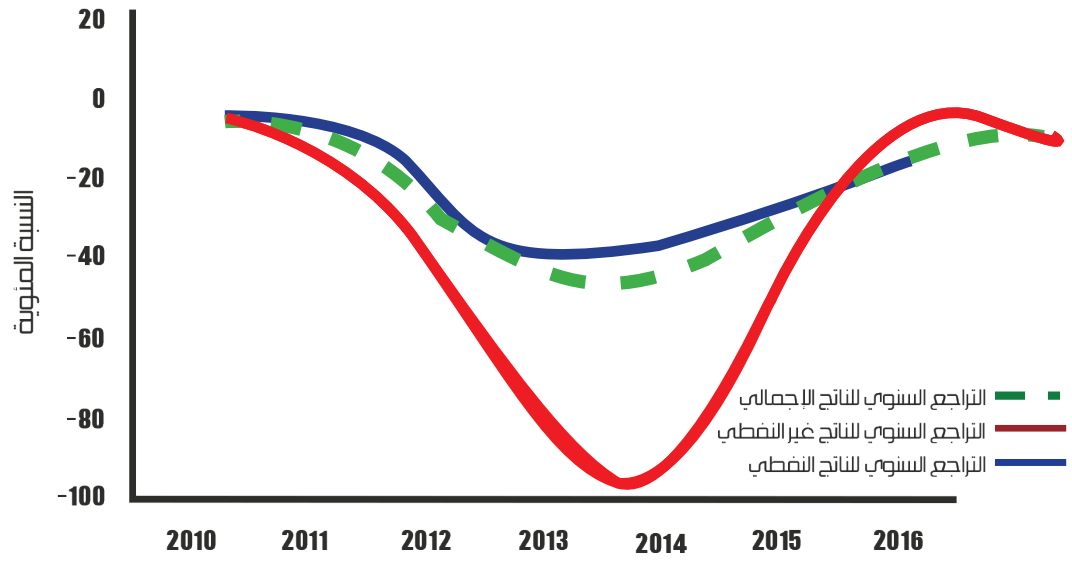
فسورية كبلد بسوق داخلية صغيرة وإمكانيات مادية تبقى متواضعة بأفضل الأحوال، لن تستطيع الانتقال مستقبلاً إلى مستوى صناعي أعلى من صناعات الحد الأدنى التحويلية إلا باعتبارها جزءاً من كل، أي: جزءاً من سوق إقليمية أوسع، فالانتقال إلى صناعة آلات النسيج على سبيل المثال وتطويرها لا يمكن أن يتم إلا في إطار علاقات استثمارية تعاونية وإنتاج لسوق أوسع من السوق السورية لتكون الجدوى محققة.

**الصناعة في قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك تحتاج إلى أعلى مستوى من التحكم بالموارد، وتقييد حرية البضائع المنافسة من السوق العالمية، وتمويل وإنفاق استثماري لرفع مستوى هذه الصناعة التكنولوجي للحد الأقصى الممكن، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون مشروع وطني تمويلي تعاوني، أصبحت احتمالاته أعلى اليوم في ظل ما توضحه تجارب التمويل التعاوني، ونقل التكنولوجيا التي تقودها الصين بالدرجة الأولى، وفي ظل تراجع قدرة الغرب على فرض أحادية نمط تمويله المشروط بكم ونوع وسياسات. رفع صناعة حاجات الاستهلاك للحد الأقصى، تؤمن استمرار توليد النمو الداخلي، وإتاحة التراكم الضروري للانتقال لاحقاً نحو مستوى صناعي أعقد، في حلقات إنتاج وسائل الإنتاج، والتي لا يمكن أن تتم إلا بإطار انفتاح اقتصادي، وضمن علاقات تعاون إقليمي ودولي، ولا يمكن أن تنجح إلا بعد أن نتجاوز عتبة الصفر، أي: أن نستخدم أقصى ما نستطيع من مواردنا لننتج كل ما نستطيع من حاجاتنا.**

# إلى أي مدى تراجع الناتج والاستثمار

تستمر تقديرات تراجع الناتج السوري من قبل أطراف دولية آخرها التقرير الشامل الصادر عن مجموعة البنك الدولي بتاريخ 6-2017 «The Toll of WAR» حول تراجع الناتج والاستثمار نوضح البيانات التالية.

## التراجع الاقتصادي السنوي خلال سنوات الحرب



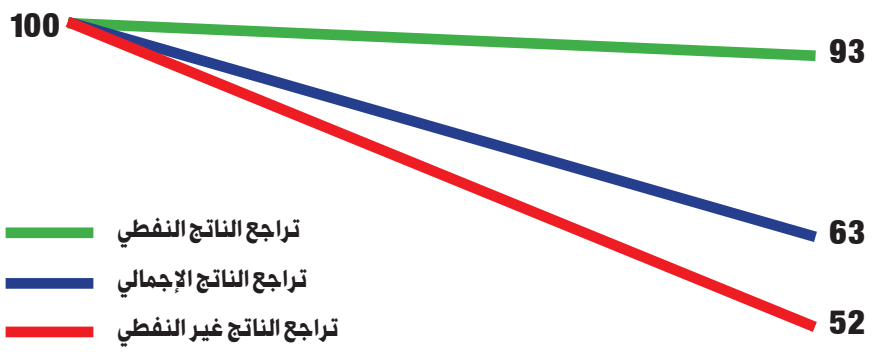

**-2%**

كان عام 2013 ذروة التدهور السنوي للنمو واستمر التراجع في الأعوام التالية بنسبة أقل حتى تراجع الناتج في عام 2016 بنسبة 2% فقط عن عام 2015.

**15 مليار $**

تقديرات الناتج الاسمي لعام 2016 بانكماش بنسبة 63% عن مستوى عام 2010

## تراجع الناتج السوري خلال 6سنوات- %



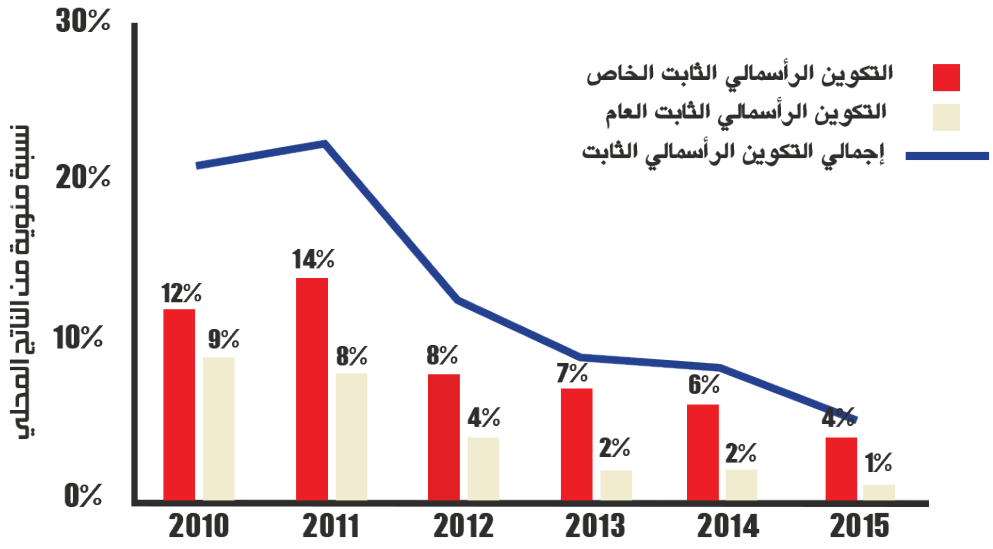

## تراجع الاستثمار

يعتبر الاستثمار في رأس المال الثابت واحداً من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويقدر الباحثون بأن انخفاض نسبته من الناتج قبل الأزمة كان أحد أهم معيقات النمو الاقتصادي في سورية.

**-92%**

نسبة تراجع الكتلة التقديرية لرأس المال الثابت المستثمر خلال سنة من قرابة 12 مليار دولار عام 2010 إلى 1 مليار دولار عام 2015.

## الاستثمار العام والخاص



# جمعية العلوم الاقتصادية تبحث تمويل إعمار سورية



**قدمت جمعية العلوم الاقتصادية بتاريخ 2017/8/15 محاضرة بعنوان «تمويل إعادة الإعمار في سورية» ألقتها الدكتورة رشا سيروب، وقسمت المحاضرة إلى عدة محاور تناولت: تقديم للوضع الاقتصادي الاجتماعي الراهن والسابق للأزمة، توضيح مفهوم إعادة الإعمار، مصادر التمويل المحتملة وإمكاناتها في سورية.**

وفي سياق الإضاءة على الوضع الراهن، ذكرت سيروب أن الإنفاق الاستثماري الحالي في سورية ضعيف، ولا يتجاوز 25% من اعتمادات الحكومة، وأن العقوبات الاقتصادية طالت قطاعات النفط والطاقة والتكنولوجيا بشكل أساسي، كذلك منعت الدول العربية التي فرضت العقوبات تمويل أي مشروع والتعامل مع البنك المركزي، لذلك فإن الوضع التمويلي يرثى له ولا بد للبحث في الإمكانات المتوفرة.

## الإعمار لا العودة للماضي

وعن مفهوم إعادة الإعمار، فإنه وإن اختلفت التسميات بين إعادة الإعمار أو إعادة البناء أو التعافي، فإن تعريف المؤسسات الدولية الذي يتضمن فكرة إزالة مسببات الحرب والأزمة، والعودة إلى الوضع السابق، لا يتلاءم مع الوضع السوري. لذلك طرحت المحاضرة التساؤل التالي: هل المطلوب هو العودة إلى الوضع السابق للحرب؟

وفي سياق الإجابة على هذا السؤول: قدمت سيروب بعض الحقائق الاقتصادية لما قبل الحرب، والمتمثلة بشكل أساسي في وجود اختلالات هيكلية، واعتماد النمو بشكل أساسي على قطاع السياحة والخدمات، وعلى المضاربات المالية والعقارية، بالإضافة إلى ازدياد الضرائب المباشرة على حساب الضرائب الغير المباشرة، والتي تعتبر أكثر عدالة، وكذلك انخفاض الإنفاق الحكومي وكفاءة الاستثمار.

ومن هنا فإنه ليس المطلوب من إعادة الإعمار هو العودة إلى الماضي، بل المطلوب هو ترميم آثار الحرب، وإصلاح ما كان قائماً سابقاً. أي: تحقيق مستويات من الدخل والنمو مرتفعة ومترافقة مع عملية التنمية، وتحقيق العدالة والمساواة.

## دور أساسي للدولة

أكدت سيروب بأنه علينا أن نكون متفائلين، فسورية ليست الدولة الوحيدة التي تعرضت لحرب ومن ثم خرجت أكثر تطوراً، كما أنها ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها سورية لحرب وخسائر في مواردها، لذلك يجب علينا التعامل مع إعادة الإعمار كفرصة للمضي قدماً. وعن مصادر التمويل الممكنة، قسمت سيروب المصادر حسب القطاعات وأشارت: أنه في القطاع العام هنالك الإيرادات الجارية التي تتضمن الضرائب والرسوم الجمركية على سبيل المثال، والتي لا تتجاوز نسبتها اليوم 20% من اعتمادات الموازنة، وبالتالي يجب البحث في أدوات لرفعها. أما عن إمكانية التمويل الخارجي على شكل قروض أو منح، فقد أشارت سيروب: أنه لا يجب التعويل على الغرب لإعادة الإعمار، خاصة مع وجود عقوبات اقتصادية ومالية يفرضها علينا. ومن ناحية أخرى، لا يجب التعويل أيضا على القطاع الخاص كمساهم أساسي في الإعمار، فالمشاريع الخاصة لا تستثمر في مشاريع كبيرة غير عالية الربح مثل مشاريع البنية التحتية، وبالتالي: القطاع العام هو الذي سيقود إعادة الإعمار، مع وجود دور للقطاع الخاص بحدوده الدنيا.

## التحديات والحلول

التحدي الآخر الذي يضاف إلى مهمة تأمين التمويل اللازم حسب سيروب، هو الترهل في عمل المؤسسات الحكومية وأدواتها وسياساتها، فإعادة الإعمار تتطلب مؤسسات دولة قوية. وفي إطار البحث عن حلول لمشكلة التمويل اقترحت بعض الإجراءات التي تتضمن: إصلاح المنظومة المالية والنقدية التي لا تزال تعمل كجابٍ وليس كراسم للسياسة الاقتصادية، والبحث عن مصادر تمويلية دون تكاليف إضافية، مثل مؤسسة البريد التي يمكن أن تحقق إيرادات أعلى عن طريق الشحن والحوالات، إعادة النظر بأملاك الدولة الضخمة المؤجرة والمستثمرة، التي يمكن أن تحقق إيرادات أكبر بكثير، وأن تقوم وزارة المالية بالعمل بالشكل الأمثل، للحد قدر الإمكان من التهرب الضريبي، كذلك فرض ضرائب على المكاسب الرأسمالية، مثل العقارات حتى في حال عدم البيع، ما يخفف المضاربات على القطاع السكني. كما اقترحت سيروب بأن تكون القروض الخارجية في حال حصلنا عليها عن طريق اتفاقيات ثنائية بالقوة التفاوضية مع بعض الدول، على ألا تصل كتدفقات نقدية بل كمواد أولية ومعدات وتجهيزات بصيغة قروض. ولكن كل ما سبق، يجب أن يرهن بخطة اقتصادية لنحدد أين ستوجه الأموال، فالأموال ليست العنصر الوحيد لتحقيق إعادة الإعمار، وإذا لم تترافق مع سياسات فعّالة فلن تحقق الهدف المطلوب.

## زائد ناقص



### «حبتين بدال حبة»

خود حبتين بدال حبة... هذا ما يقوله أغلب الصيادلة لزبائن الدواء السوري، نتيجة ضعف الفعالية في الدواء المنتج محلياً حسب ما يقول أصحاب المهنة. فشركات الأدوية السورية وحتى لا ينخفض هامش الربح، تستورد مواد قليلة الفعالية منخفضة التكلفة، لتتناسب مع أسعار البيع المحلي التي ارتفعت ولكن ليس إلى الحد الذي يحافظ على نسبة الربح السابقة.



### «بحبحوها» لـ 16 مليار!

16,8 مليار ليرة مخصصات النفقات الاستثمارية المعتمدة لوزارة الصناعة بالاتفاق مع وزارة المالية للعام المالي القادم 2018، موزعة على 10 للاستبدال والتجديد، و 3,9 للمشاريع المنقولة، و 2,3 مليار ليرة للمشاريع الجديدة. وهناك احتمال لطلب مخصصات لمشاريع استثمارية أخرى. وهو الرقم ذاته تقريباً المخصص لعام 2017 والبالغ 16 مليار، والذي لم يتبين نسب إنفاقه حتى اليوم.

يذكر أن رقم الاستثمار الصناعي الحكومي المذكور والذي يعادل قرابة 32 مليون دولار يشكل نسبة 16% من الرقم الدولي التقديري لرأس المال الثابت المستثمر حكومياً عام 2015، وهو بالتأكيد رقم دولي مضخم أو مأخوذ على أساس أرقام الموازنة الاستثمارية غير المنفقة.



### شركاء الطاقة الخاصين

توقف الصناعيون عن استيراد المازوت بحسب مصدر من شركة محروقات وأصبحوا يؤمنون حاجاتهم من مصدرين الأول هو محروقات بمعدل مليون لتر مازوت يومياً وبسعر 290 ليرة للتر وهو سعر التكلفة بحسب التصريح الحكومي، ولكن بين أيضاً أن باقي حاجات الصناعة فيشتريها الصناعيين من المازوت الذي تكرره مصفاة حمص لصالح شركات خاصة تستورد النفط الخام وتكرره في المصفاة، ويسمح لها ببيعه في السوق المحلية أو إعادة تصديره.

# ملكية الدولة: السلاح الروسي الأمضى...

**مجموعة من العقوبات الجديدة على روسيا أقرتها الولايات المتحدة مؤخراً، تضاف إلى العقوبات المفروضة منذ عام 2014 على خلاف الأزمة الأوكرانية.**



■ ديمة كتيلة

العقوبات التي هي بمعظمها عقوبات اقتصادية، الهدف المعلن منها هو معاقبة الروس على خلفية مواقف سياسية معينة، أما الهدف منها بالعمق: فهو استخدامها كإحدى أدوات تقييد النمو الاقتصادي الروسي، ومحاولة لعرقلة صعود القوى الجديدة المنافسة للولايات المتحدة، والمتمظهرة بشكل أساسي بمجموعة دول البريكس، ولكن في عمقها الروس والصينيون، كقاطرة للقوى الدولية الجديدة التي تمتلك إمكانيات «ردع الأمريكان».

فهل أدت العقوبات الهدف المطلوب منها، وهل استطاعت فعلاً تقليص نمو الاقتصاد الروسي وتوسعه؟ أم أن الحكومة الروسية استطاعت إيجاد أدوات كفيلة بحماية اقتصادها، والتأقلم مع تلك العقوبات بالشكل الذي يضمن تجاوز آثارها المعرقلة؟

في الحقيقة تشير البيانات إلى أن الاقتصادي الروسي تراجع فعلاً بنسبة 3% في عام 2015، وهو العام الذي تلى عقوبات عام 2014، إلا أنه عاد ليحقق نمّواً بنسبة 1% في عام 2016، ونمّواً بنسبة 2,5% في عام 2017. أي: أن الحكومة الروسية استطاعت خلال عام تجاوز الأثر السلبي للعقوبات إلى حد جيد، ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعتها الحكومة الروسية في سبيل ذلك إلى ثلاث: أولاً: زيادة ملكية الدولة في الاقتصاد، ثانياً: الاستفادة من ثرواتها الطبيعية كأداة في سياساتها الخارجية، البحث عن تحالفات جديدة وبناء تكتلات اقتصادية.

## خسارة 600 مليار دولار

لاشك أن للعقوبات آثارها السلبية على الاقتصاد الروسي، والتي تجلت في انخفاض قيمة الروبل مباشرة بعد فرض العقوبات عام 2014، الأمر الذي جعل استيراد التكنولوجيا من الغرب أكثر تكلفة، ودفع الحكومة إلى تخفيض ميزانية الاستثمار في البنى التحتية بمعدل 10%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 17% ببداية عام 2015. حيث تقدر خسارة روسيا خلال الفترة 2014–2017، جراء حرب النفط والعقوبات الاقتصادية بـ600 مليار دولار. ومع ذلك فإن الآثار السلبية للعقوبات انحصر بشكل أساسي في بعض الشركات والمشاريع الخاصة، مع توجه الحكومة لتوسيع ملكيتها في الاقتصاد، وتحكمها بالقطاعات والمفاصل الاستراتيجية.

## زيادة ملكية الدولة في الاقتصاد

الأداة الروسية لمواجهة العقوبات كانت واضحة وهي بالدرجة الأولى: زيادة حصة الدولة في مجمل نشاطات وقطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي رفع درجة تحكمها فيه، وتخفيض درجة اعتماده وتبعيته للغرب، وبالتالي تقليص درجة هيمنة الغرب، وقدرته على التحكم في الاقتصاد من خلال العقوبات.

ملكية الدولة في روسيا موزعة ضمن مجموعة من المشاريع التي تملك فيها الدولة ما لا تقل نسبته عن 25% من رأس المال مثل شركة غازبروم التي تمتلك الدولة فيها نسبة 38,37% من الأسهم، وبنك سبيربنك أكبر بنك تجزئة روسي، بالإضافة إلى مشاريع الاحتكارات الطبيعية وخطوط السكك الحديدية، وتتضمن أيضاً المشاريع المملوكة بشكل كامل من قبل الدولة، ويصل عددها إلى 3719 مشروعاً، وفي عام 2013 كانت الشركات التي تسهم الدولة في ملكيتها هي الأعلى ربحاً حيث من ضمن أكبر 25 شركة روسية فإن 10 شركات تساهم بها الدولة لديها حصة 53% من الأرباح الصافية لـ 25 شركة كبرى.

منتصف عام 2015، أصبح 55% من الاقتصاد الروسي بيد الدولة، مع وجود 20 مليون عامل يعملون بشكل مباشر في القطاع الحكومي، وهو ما يعادل 28% من مجمل القوة العاملة في روسيا. وفي عام 2016 ازدادت النسبة بسرعة قياسية حيث أصبحت الشركات التي تساهم فيها أو تملكها الدولة تشكل حوالي 70% من مجمل الاقتصاد الروسي، وفق ما نشرته FAS وكالة مواجهة الاحتكار الحكومية الروسية، وهي أكبر نسبة منذ موجتي الخصخصة في مطلع ومنتصف التسعينيات. أي: أن حصة الدولة من الاقتصاد هي في ازدياد مستمر..

وبشكل عام فإن ملكية الدولة ازدادت في قطاعات المال، الطاقة، المواصلات، التكنولوجيا، الصناعات الثقيلة والإعلام، حيث بلغت في عام 2015: 49% في قطاع المصارف، و45% في إنتاج النفط، و73% في قطاع المواصلات، وغيرها.

**من 38% عام 2006 إلى 70% عام 2017 رفعت روسيا من مساهمة الدولة في الاقتصاد لتواجه الأزمة الاقتصادية ثم التحديات السياسية**

## مواجهة الأزمة لا العقوبات فقط

في الحقيقة إن التوجه الروسي لزيادة تحكم الدولة بالقطاعات الاستراتيجية مثل: الطاقة، المال، صناعة الآلات والتجهيزات بدأ مع بدء تجلي ظواهر الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي عام 2006 على سبيل المثال، استحوذت الحكومة على نسبة 60% من شركة فسمبو–أفيسما، وهي الشركة التي تنتج ثلثي عنصر التيتانيوم في العالم، وفي عام 2007 قامت شركة الطائرات المتحدة، والتي تمتلك الدولة نسبة 51% من رأس مالها، بدمج جميع الشركات الروسية المنتجة للطائرات ضمنها، وارتفعت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 38% عام 2006 إلى 50% عام 2012، لتصل إلى 70% في 2016 مع ارتفاع التحدي الاقتصادي والسياسي ضد روسيا.

أي: أن هذا التوجه كان قد بدأ قبل العقوبات بأعوام وتسارع على إثرها، فالشركات التي كانت تعتمد في السابق على التمويل الخاص من الخارج تلجأ اليوم للحصول على التمويل من البنوك الحكومية، وفي حالة استمرار الصعوبات، فإن ملكيتها تتحول للدولة. أي: أنه كلما طال أمد العقوبات فإن الملكية الخاصة تتقلص وحصة الدولة من الاقتصاد ترتفع.

ومن ناحية أخرى، أنشأت الحكومة في عام 2015 لجنة خاصة لإيجاد بدائل محلية للمستوردات الأوروبية، أي: إيجاد بدائل للتكنولوجيا التي لا يمكن الوصول إليها بسبب العقوبات. بالمقابل منعت الدولة الشركات الروسية من استيراد التجهيزات الطبية ومعدات البناء من خارج الاتحاد الأوراسي بهدف تشجيع البدائل الروسية وتعبئة الموارد المحلية.

كانت خصخصة الاقتصاد الروسي مطلع التسعينيات واحدة من أهم التعبيرات عن ذروة هيمنة النموذج الغربي الأميركي عالمياً، ولكن الأمر لم يتطلب إلا عقدين من الزمن لتعود حصة الدولة في روسيا إلى 50% وكلما تعمقت أزمة الغرب الاقتصادية واشتدت عقوباته كلما دفعت روسيا وغيرها من القوى المستهدفة نحو الخيارات الموضوعية: «تعاون اقتصادي شرقي»، دور دولة اقتصادي أقوى، وقطع مع أدوات هيمنة الغرب التي يبقى أهمها اليوم المنظومة المالية للدولار العالمي تلك التي أعلنت روسيا على لسان القادة العسكريين استعدادها لمواجهتها بعد العقوبات الأمريكية الأخيرة.

# الصَّدْع الاستقلابي.. الشيوعية أو الانقراض!



**خلال السنوات القليلة الماضية، وصل علماء البيئة إلى تحديد المكونات الضرورية لما سمّوه «الفضاء الإيكولوجي الآمن للبشر»، ووجدوا أنّه يتألف من تسعة دروع حامية لكوكب الأرض، ولاحظوا بأنها اليوم صارت بأكملها تقريباً تعاني من اختراقات وعيوب خطيرة، تقرع ناقوس خطر شديد على وجود النوع البشري، إذا لم تعالج، في غضون جيل واحد تقريباً**

■ د. أسامة دليقان

## الدروع الإيكولوجية التسعة!

حدد العلماء المخاطر المهددة لهذه الدروع بما يلي: 1- التغير المناخي،2- وزيادة حموضة المحيطات، 3- وتدمير طبقة الأوزون، 4- وتقويض سلامة البيوسفير، 5 – وتضرر الجريان الكيميائي الحيوي الأرضي، 6- وتبدل منظومة اليابسة،7- واستعمال المياه العذبة، 8 – وحمل الحلالات الهوائية، 9- وإدخال كيانات مستحدثة «مواد كيميائية وبيولوجية جديدة». وبالمقارنة مع حالة الطوارئ الخطرة التي يعاني منها الكوكب اليوم، والمنظور إليها على هذا النحو، فإنّ ضروب القضايا الإيكولوجية التي كان ماركس مهتماً بها في القرن التاسع عشر، والمتعلقة بنضوب الغذاء من التربة، والتلوث الصناعي، وقطع الغابات، والتصحر، قد تبدو أقل أهمية نسبياً. فلماذ نشغل بالنا إذن، بالعودة إلى كتابات ماركس وإنجلس قبل أكثر من قرن؟ الجواب يكمن في أنّ أزمة كوكب الأرض ليست أزمة طبيعة، بل أزمة مجتمع. فعلاقاتنا الاجتماعية التاريخية وتقاطعها مع البيئة الطبيعية هي المسؤولة عن حالة الطوارئ الكوكبية الراهنة، فما نحتاجه وهذه الحال هو إذاً فهم للنظام الاجتماعي وكيف يتفاعل مع بيئة منظومته الأرضية، وهذا الفهم ينبغي أن يكون على درجة كافية من الديالكتيكية والثورية، من حيث منهجه كيما يتم استيعاب التغيرات غير المسبوقة التي ابتليت بها البشرية اليوم، ووسائل الاستجابة لها عبر ممارسة إنسانية جديدة.

## ما هو الصدع الاستقلابي؟

إنّ كثيراً من جوانب النظرية البيئية المعاصرة، التي تمثل تفرعاً من التيار الرئيس للتقاليد الليبرالية الرأسمالية، مثلها مثل علم الاجتماع التملكي–الفرداني، تجد نفسها عاجزةً عن الوصول إلى جذر المشكلة، وهنا بالذات يثبت نقد ماركس للاقتصاد السياسي بأنه لا يمكن الاستغناء عنه، لأنّ التحليل الديالكتيكي المركب الذي طوّره ماركس في هذا المجال يزودنا بأسس مقاربة نقدية، وخاصة في نظرية ماركس عن الصدع الاستقلابي **metabolic rift**. الذي نجد التعريف المختصر التالي له في كتاب ديل ويستون «الاقتصاد السياسي للدفيئة العالمية: الأزمة النهائية»: «الصدع الاستقلابي... يشير إلى تمزق في الاستقلاب في كامل النظام الإيكولوجي، بما فيه دور البشر في النظام... مؤدياً إلى تدهور البيئة وتدهور الاستدامة الإيكولوجية وتمزيق العمليات الأساسية للطبيعة. إنه يتناول بالمحصلة الصافية فقدان التوازن بين «المصروف والمدخول» في استقلاب كوكب الأرض في ظل النظام الرأسمالي». إنّ مقاربة ماركس للاغتراب الإيكولوجي للمجتمع الرأسمالي يحتاج بالطبع إلى تحديثه من أجل التعامل مع التهديدات النوعية التي تفرض نفسها علينا اليوم، لأنّ الصدع الاستقلابي توسع كثيراً اليوم بأبعاده وتعقيداته، إلى النقطة التي باتت معها النشاطات الاقتصادية للمجتمع البشري تسبب تغيراً لا سابق له في المجال الحيوي لكوكب الأرض، ولياباسته، وغاباته، ومائه وهوائه.

إنّ التناقضات الإيكولوجية الملازمة لأسلوب الإنتاج الخاص المميز للنظام الرأسمالي، هي الأساس لاختلال التوازن المتنامي في البيوسفير «المجال الحيوي»، ولدفيئة العالمية التي صنعها البشر بأنفسهم، تحمل إمكانية إنهاء حقبة الهولوسين **Holocene**، وتنذر بالاندثار الوشيك للحضارة البشرية.

**الصدع الاستقلابي يشير إلى تمزق في الاستقلاب في كامل النظام الإيكولوجي بما فيه دور البشر في النظام**

## وجدتها

■ د. عروب المصري



### لماذا نخاف من الإرهابيين؟

في كتابه التلاعب بالوعي يتحدث سيرجي قرة مورزا عن كيف يتحكم الإعلام فينا من خلال تشجيع الإرهاب وتعزيزه، والهدف من وراء ذلك بشكل غير قابل للتأويل بغير ذلك.

لماذا لا نخاف من السفر بالسيارة ونخاف من الإرهابيين؟

قبل كل شيء لأن أقوياء هذا العالم غير مهتمين إن كنا نخاف من السيارة. لذلك فإن تلفزيونهم لا يعرض لنا من الصباح حتى الليل جثث ضحايا حوادث السير المشوهة. لو أنهم عرضوها بالتواتر نفسه، كما يعرضون ما تقترفه أيدي الإرهابيين لأصابنا الذعر من السيارة.

من هنا يصير مفهوماً الاستنتاج الذي خلص إليه العلماء منذ زمن وهو أن الإرهاب نشأ بالتزامن مع نشوء وسائل الإعلام وهو مرتبط به ارتباطاً وثيقاً. الإرهاب المعاصر هو الأخ الشقيق للتلفزيون «ووسائل الإعلام الحديثة». لم يكن لقصف العراق أي معنى لو أن التلفزيون لم ينقلها إلى كل بيت. كانت الصحف في القرن الماضي ضرورية جداً للإرهاب، لكنهم كانوا مضطرين على إراقة الكثير من الدماء، فالصحف لا تنشر مشهد الدماء. فالقراءة والسمع ليسا كالمشاهدة.

إننا لا نستطيع أن نعيش بلا صحف وتلفزيون «ووسائل تواصل اجتماعي جديدة» لكن هذه الوسائل يمكن أن تكون عوناً للإرهابيين في بث الخوف غير الملائم، ويمكنها أن تكون «معادية للإرهابيين». إن التلفزيونات اليوم شريكة للإرهابيين.

للإرهاب أساس ثقافي هو العدمية- أي: رفض الأخلاق العامة. إنه نتاج الغرب الذي أعلن «حرب الجميع ضد الجميع» قاعدة في الحياة.

ترعى دول الغرب الإرهاب لديها ضمن حدود معينة. إنه أداة مهمة لحشد السكان حول السلطة ««إننا مضطرون إلى أن نغفر لها الكثير، لأن الإرهابيين من غيرها سيقتلوننا جميعاً»». إن هذا أحد اقوى وسائل التلاعب بالوعي وتشتيت انتباه المجتمع عن خداع العلية. إن هذا أداة فاعلة في حشد الشباب الراديكالي من طبقات المجتمع المنبوذة، وتوجيه طاقتهم نحو أهداف مزيفة.

هناك إمكانية وحيدة هي اجتثاث الإرهاب من حيث المبدأ. لكنّ هذا لا يمكن الوصول إليه «بوسائل الغرب»- أي: بالقصف الدموي، وإطلاق الصواريخ المجنحة «على القواعد»، واستئجار العملاء السريين. اجتثاث الإرهاب ممكن فقط بوسيلة وحيدة هي إعادة بناء شروط الحياة التي تحرم الإرهاب من القاعدة الاجتماعية والثقافية. شروط الحياة المرتكزة على التضامن وليس على التنافس.

aroub@kassioun.org

# اليمن: هوامش واشنطن تتضيق

**رغم الإجماع الدولي على كارثية الأوضاع الإنسانية في اليمن، وتقارير منظمات الأمم المتحدة التي تؤكد بالإحصاءات اليومية هول معاناة الشعب اليمني، إلّا أن حل الأزمة يبقى في طور الركود السياسي، ومرهون ببعض الحسابات الإقليمية التي يغيب الوضوح عن أهدافها، بعد انتهاء أوهام الحسم العسكري والثبات النسبي في التموضعات الميدانية للأطراف المتنازعة...**



■ وائل سعد

رغم وجود بعض الرؤوس الحامية، التي لا تفهم التوازنات، لا شك في القناعة السعودية- الإماراتية حول استحالة تحقيق «كسر العظم» للتوازنات الداخلية الحالية في اليمن، تحديداً بعد انتهاء آمال السيطرة على ميناء الحديدة الاستراتيجي، لما في ذلك من خسائر محتملة، وخطورة إغلاق أهم منفذ لليمن على باقي العالم، وفي الوقت نفسه، لا تعطي الدولتين أية إشارات حول الأهداف المقبلة لوجودهم في اليمن، عدا «حماية الشرعية»، وهو غير كاف كذريعة للوجود العسكري هناك، طالما أن المتغير الوحيد سلباً هو حجم المأساة الإنسانية للشعب اليمني...

**رغم وجود بعض الرؤوس الحامية التي لا تفهم التوازنات لا شك في القناعة السعودية- الإماراتية حول استحالة تحقيق «كسر العظم» للتوازنات الداخلية الحالية في اليمن**

### خيارات غير سارّة

في الأشهر الأخيرة للإدارة الأمريكية الفائتة، استمهلت السعودية والإمارات في اتخاذ أي قرار لتحريك المسار السياسي اليمني، حتى وصول الإدارة الجديدة وفهم طريقة التعامل الأمريكي «الجديد» مع الملف اليمني، هذا من منظور السعودية والإمارات على أقل تقدير، لكن النتيجة أن قوى في واشنطن ظلت حتى الآن تهمس همساً لحلفائها في اليمن، ولا تظهر في واجهة الصدام العسكري والسياسي على الأراضي اليمنية، وذلك يعود إلى الخوف الأمريكي من رفع مستوى الأزمة اليمنية من وضعها كصراع إقليمي إلى صراع دولي، لأن وضع واشنطن وحلفائها في المنطقة اليوم يعاني هزات كبرى في «البيت الخليجي» وفي العراق وسورية، وبالتالي واشنطن تلقي بثقل هذا الملف على السعودية والإمارات في هذه المرحلة، وتكتفي بتأمين الغطاء السياسي دولياً، والاستشارة العسكرية والسياسة عندما يلزم الأمر.

وفي الأحوال كلها، ليس لدى واشنطن خيارات حاسمة وسريعة الأثر في الملف اليمني، والسبب هو ظهور الإمارات في هذه المرحلة بدور يشابه بحدود ما الدور القطري في مراحل سابقة، أي: محاولات تكوين نفوذ إقليمي وازن في محيطها، ووجود إحساس لدى حلفاء واشنطن بهوامش الحراك المنفرد في اليمن نسبياً، والدليل: أن بعض المحاولات الأمريكية في نهاية عهد الإدارة السابقة بغية تحريك الملف اليمني سياسياً فشلت بفعل المماطلة السعودية والإماراتية، والرهان على ما قد تأتي به الإدارة الجديدة.

والجدير بالذكر أن هذا التحريك الأمريكي حدث في مرحلة زمنية ضيقة من عمر الإدارة السابقة، سمح حينها ميزان القوى داخل تلك الإدارة بتمرير «مبادرة كيري» لحل الأزمة اليمنية، والسبب الآخر: وجود أدوار موازية للدور الأمريكي كدور بريطانيا التي لها حساباتها الخاصة في اليمن.

وهذا الوضع المعقد يمكن تلخيصه بالقضايا التالية: أولاً، عجز سعودي- إماراتي عن تحديد الأهداف السياسية المقبلة في اليمن، بغياب أية مبادرة لحل الأزمة عن التداول، وصعوبة الموائمة بين المواقف الأمريكية «المتحفظة» في هذا الملف، والمواقف الخليجية المحبطة من عجز واشنطن عن الانخراط الكلي في حربهم على اليمن، وبالتالي، عدم القدرة على استنباط موقف متجانس يخرج بهم جميعاً من المستنقع اليمني.

ضيق الآجال الزمنية لبحث هذه القوى عن مخارج الأزمة سياسياً باستثناء العودة سريعاً إلى قرار مجلس الوحيد 2216 كركيزة أساسية للحل السياسي، وبالتالي وجود الإمكانية الموضوعية لدخول قوى دولية بقوة على مسار الأزمة، وذلك مدفوع بحقيقة إنتاج واشنطن وحلفائها لواحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في القرن الحالي.

### كارثة تفوق التوقعات

توقعت الأمم المتحدة في نهاية حزيران الماضي، أن يصل عدد المصابين بالكوليرا في نهاية شهر آب الحالي، إلى 300 ألف مصاب، لكن النتائج في منتصف هذا الشهر فاقت تلك التوقعات بوصول عدد المصابين إلى حوالي 500 ألف مصاب، وأشارت «منظمة الصحة العالمية» التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لها أن وباء الكوليرا في اليمن هو أكبر الأوبئة المنتشرة حالياً في العالم، وأن «السرعة التي ينتشر فيها الوباء تراجعت بشكل ملحوظ منذ بداية تموز»، لكنها حذرت أيضاً من أن «الوباء المنقول عبر المياه لا يزال يصيب 5 آلاف شخص في اليوم». ومن المتوقع أن تتجاوز عدد حالات الإصابة بالكوليرا 600 ألف نهاية العام الجاري، بحسب ما ذكرته «اللجنة الدولية للصليب الأحمر».

**واشنطن تلقي بثقل هذا الملف على السعودية والإمارات في هذه المرحلة وتكتفي بتأمين الغطاء السياسي دولياً والاستشارة العسكرية والسياسة عندما يلزم الأمر**

وفي السياق ذاته، أعلنت الأمم المتحدة: أن سبعة ملايين يمني على شفا المجاعة، محذرة من أن اليمنيين يموتون من أمراض قابلة للعلاج بسبب انعدام الخدمات الصحية الأساسية. وذكر تقرير لـ«مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة» أنه «بالإضافة إلى السبعة ملايين الذين يواجهون المجاعة، يعاني 2,3 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية»، وأشار التقرير: إلى أن «ثلثي السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية»، وأن «كل شيء أصبح مطلوباً بشكل عاجل في اليمن، كالمأوى والغذاء والمياه والخدمات الصحية والصرف الصحي والسلامة».

المؤكد أن حل هذه المعضلة هو مهمة الحل السياسي المطلوب في اليمن، لكن فيما يخص الإجراءات الإسعافية: والحلول السريعة للحد قدر الإمكان من تفاقم الأوضاع الإنسانية، تعد مشكلة إغلاق مطار صنعاء، واحدة من كبرى المشاكل التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب، وكان «التحالف العربي» قد فرض في آب/2016، حظراً على الرحلات من وإلى مطار صنعاء، بحجة العمليات العسكرية القريبة منه، قبل أن تستثني بعد ذلك الرحلات الأممية، التي تحمل مواد إغاثية، وتقتصر حركة الطيران على مطاري عدن جنوباً وسيئون شرقاً.

### فتح مطار صنعاء.. مطلوب إسعافياً

تؤكد الأمم المتحدة ضرورة إعادة الحركة إلى مطار صنعاء، ليس فقط من أجل نقل المساعدات الإنسانية، بل من أجل نقل الحالات المرضية المتزايدة في صنعاء ومحيطها، وهو ما لا يلقى أذناً مصغية لدى قيادة «التحالف العربي» في السعودية، والتي تشترط الإشراف الدولي على المطار من أجل السماح، حيث تؤكد السعودية أن التحالف مستعد لفتح حركة الملاحة الجوية، أمام الطائرات التجارية «في حال توفر عوامل حسن إدارة المطار وضمان أمن وسلامة الطائرات التجارية، وإيقاف عمليات التهريب»، جاء هذا على لسان المتحدث باسم قوات «التحالف العربي» العقيد الركن تركي المالكي، الذي دعا الأمم المتحدة للمساهمة في إدارة أمن مطار صنعاء، في الوقت الذي تعتبر فيه الأمم المتحدة، أن المسؤولية الرئيسة في هذا الشأن تقع على عاتق أطراف الصراع، بحسب ما ذكره المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك.

# إنهاء الانقسام ليس «تبويس شوارب»

**يعود الحديث عن ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في مرحلة يشهد الإقليم فيها تغيرات سياسية متسارعة، تؤثر بالضرورة في الحالة السياسية الفلسطينية، التي لا يمكن حصرها بطبيعة الأحوال في حدود الحركتين المذكورتين. فيما يلي، نحاول البحث عن أسباب الدفع باتجاه المصالحة في هذه المرحلة من جهة، وعلاقة القوى السياسية مع الشارع الفلسطيني المنتفض في الأشهر الماضية من جهة أخرى...**



■ فادي خضر

بالنظر إلى الشد والجذب الذي يسود تصريحات مسؤولي الفصيلين حول مسألة المصالحة، يحاول كل طرف المناورة سياسياً في البنود ذات الطابع السلطوي، في غياب أية إشارة «اللهم سوى الإشارات شديدة العمومية والضبابية» أو بحث في بنود تتعلق بالحالة الشعبية المستمرة وعلاقة القوى السياسية بهذا الحراك المتصاعد منذ أكثر من عام...

## مبادرات المصالحة

حسب ما ذكرت وكالة «الأناضول» التركية، أكد مصدر مسؤول في حركة حماس، أن الحركة تلقت يوم الأحد 6/آب الحالي، مبادرة مصرية بشأن تطبيق المصالحة
الفلسطينية مع حركة فتح. وقال المصدر: إن حماس ردت بإيجابية على المبادرة المقترحة وتنتظر بدورها رداً من فتح.
وبحسب المصدر المذكور، فإن المبادرة قد جرى طرحها خلال زيارة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الأخيرة إلى العاصمة المصرية القاهرة، الشهر الماضي، والتي التقى خلالها بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي.
في هذا السياق، علق عضو اللجنة المركزية لفتح ومفوَّض العلاقات الوطنية فيها، عزام الأحمد، في تصريح صحفي مكتوب، إن السيسي لم يقدمْ أية مبادرة أو اقتراح لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي لدى لقائه عباس في القاهرة قبل شهر.
وبحسب صحيفة «الحياة» اللندنية، تضمنت المبادرة المذكورة بنوداً ستة هي: «1» حل «اللجنة الإدارية الحكومية»، «2» تزامناً مع حل الجنة، يلغي الرئيس عباس كل إجراءاته وقراراته العقابية ضد قطاع غزة وحماس دون استثناء، «3» تمكين حكومة التوافق من العمل بحرية في القطاع، «4» حل مشكلة موظفي حماس واستيعابهم ضمن الجهاز الحكومي، «5» تنظيم انتخابات عامة فلسطينية، «6» دعوة القاهرة كل الأطراف الفلسطينية إلى حوارٍ شامل للبحث في سبل إنهاء الانقسام نهائياً.
وإذا صحت الأنباء القائلة بجاهزية حماس لبحث هذه البنود، فإن حركة فتح على لسان عزام الأحمد اختزلت شروط المصالحة بحل حماس للجنتها الإدارية في غزة، وتمكين حكومة «الوفاق الوطني» من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة، وصولاً إلى إجراء الانتخابات العامة، ذلك كله كبداية للانطلاق نحو تطبيق بنود اتفاق المصالحة الوحيد، الموقع من قبل الفصائل الفلسطينية في 2011/5/4.
وتأكيداً على المماحكات ذات الطابع السلطوي بين الطرفين، يمكن العودة أيضاً إلى اتفاق المصالحة 2011/5/4، والذي جرى البحث فيه بشؤون الانتخابات والحكومة والأمن والمصالحة، لكن المؤسف غياب مفرداته بشكل مطلق عن نصوص الاتفاق، كقضية «التنسيق الأمني»، الذي تعتمده السلطة في الضفة الغربية، أو أية إشارة إلى المقاومة، المسلحة أو غيرها.

## ضرورات إنهاء الانقسام

في بحثنا عن أسباب تحريك الملف مجدداً، وبغض النظر عن الآراء الأولية التي تصدر من هنا أو هناك، طالما أن الحديث عن المبادرة في بداياته، يمكن تحديد مسألتين أساسيتين، تدفعان طرفي المصالحة هذه إلى التعاطي الجدي مع موضوع إنهاء الانقسام.
المسألة الأولى: متعلقة بالوضع الإقليمي المحيط بالقضية الفلسطينية، والذي لا شك أنه أثرّ سابقاً في الحالة السياسية الفلسطينية وكان عاملاً رئيساً في حالة الانقسام الفصائلية، وكذلك الأمر فهو اليوم أيضاً يؤثر في الحالة السياسية لكن ضمن معطيات جديدة. في هذا السياق، ترى مصر قطاع غزة ضمن مجال أمنها القومي وتبني علاقات متوازنة نسبياً بين فتح وحماس، مما سمح لها بتحفيز الطرفين نحو إيجاد حالة سياسية جديدة، يبدو أن مصر تريدها حالة «مستقرة» نسبياً خصوصاً في المناطق المحاذية لسيناء، تخفيفاً للضغط الحاصل على الجيش المصري في تلك المنطقة. من جهة أخرى، لا يمكن إغفال الأوضاع المتدهورة لدول إقليمية كقطر مثلاً، كان لها نفوذ سياسي وازن، ناتج عن دعمها لفصائل بعينها كما هو الحال بالنسبة لحركة حماس، ثم انخفض منسوب الدعم هذا، ما دفع حماس مثالاً للبحث عن مكان جديد لمكاتبها، والوجهة المقترحة في الآونة الأخيرة كما طالعتنا التقارير والصحف، كانت الجزائر، إضافة إلى إعادة التواصل بين الحركة وإيران على حساب الدور التركي المتراجع أيضاً في تأثيره على الحالة السياسية الفلسطينية.
هذه التبدلات وغيرها الكثير، لا شك أنها مؤثرة بقوة على الوضع السياسي الداخلي، لكن ماذا عن العوامل الداخلية الدافعة لتحريك ملف المصالحة؟

## الحراك الشعبي يبحث عن ممثليه

تؤثر الحالة الشعبية المتصاعدة في الأراضي المحتلة وتحديداً في الضفة الغربية، مباشرة في الحالة السياسية الفلسطينية، طالما أنها تنمو بسرعة وبالضرورة فإنها ستبحث عن تمثيلاتها السياسية المستقلة بعيداً عن التمثيلات التقليدية الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه المسألة من المؤكد أنها تثير قلق الساسة الذين لم يستطيعوا حقاً مجاراة الشارع الفلسطيني في قدرته على انتزاع مطالبه الوطنية كما هو الحال في الحراكين الشعبيين مؤخراً، حراك الأسرى المناضلين، وحادثة المسجد الأقصى مؤخراً.
فيما يخص حراك الأسرى، ورغم دعم الفصائل الفلسطينية كافة لمطالب الأسرى، إلا أن كتاباً محسوبين على حركتي فتح وحماس، طالعونا بتحليلات تسيّس الحركة النضالية للمضربين، متجاهلة الطابع الوطني الجامع والعابر للثنائيات السياسية، الذي يعد أحد أهم صفات الإضراب، وفي السياق نفسه، بخصوص حادثة المسجد الأقصى، حاول إعلام السلطة على مدار الأيام القليلة، التي تبعت انتصار أهالي الضفة على إجراءات الاحتلال، تجيير هذا الإنجاز لمصلحة السلطة، التي في الحقيقة عملت ضمن سقوف هي أدنى بكثير من مطالب الحراك الفلسطيني.
من هنا، يمكن القول: إن ارتفاع زخم الحراك الشعبي في الشارع، وارتفاع سقف مطالبه في مقابل انخفاض سقف مطالب الفضاء السياسي التقليدي، يعني أن هذا الشارع المنتفض سيكون له وزنه وكلمته التنظيمية-السياسية في المرحلة المقبلة، وهذا بالذات على حساب الأوزان التقليدية للحالة الفصائلية الفلسطينية. من هنا، يمكن فهم الجزئية الداخلية من جهود المصالحة بين الفصيلين، على أنها محاولة لإعادة ترتيب الاصطفافات السياسية في الانتخابات القائمة ضمن الثنائية نفسها فتح-حماس.

**الشارع المنتفض سيكون له وزنه وكلمته التنظيمية-السياسية في المرحلة المقبلة وهذا على حساب الأوزان التقليدية للحالة الفصائلية الفلسطينية**

### وحدة الصف... على أي أساس؟

علاوة على ما ذكرناه من تخلف في المواقف عن السياسية عن مواقف الشارع الفلسطيني، ماذا يمكن أن يحصد الطرفان بالنظر إلى الأوضاع المتردية اقتصادياً في كل من الضفة والقطاع؟ والتي تستخدم في القطاع تحديداً كأداة ضغط سياسية للسلطة الفلسطينية القائمة في الضفة على حماس، وكأن قادة حركة حماس ومسؤوليها هم من أصابهم الحصار وليس مليوني فلسطيني يعيشون اليوم أوضاعاً معيشية غير محتملة..!
المطلوب وطنياً هو وحدة الصف الوطني، هذا صحيح، لكن على أساس برنامج وطني حقيقي، يأخذ بعين الاعتبار التمثيلات الناشئة والفاعلة في الشارع الفلسطيني، ويعلن خيار المقاومة بأشكالها كافة، خياراً مبدئياً باعتباره خيار الشعب الفلسطيني، عدا ذلك فإن مخاوف التشكيلات السياسية الحالية من الحالة الشعبية وتبعاتها السياسية ستتحول قريباً إلى حقيقة، لتعيد الاصطفاف في الداخل الفلسطيني على أسس جديدة، تناسب مرحلة النهوض الجماهيري القائمة اليوم.

# «ولادة لاتينية عنيفة» في وجه التدخل الأمريكي



**رغم المحاولات الواسعة لإعاقة تشكيل الجمعية التأسيسية في فنزويلا، وتحديداً في دول الأمريكيتين، عقدت الجمعية الأسبوع الماضي اجتماعها الأول برئاسة وزيرة الخارجية السابقة، ديسلي رودرجيز، حيث تتمتع الجمعية بصلاحيات واسعة من بينها حل البرلمان وإعادة صياغة الدستور، كما أنها لا تخضع لا إلى البرلمان ولا إلى الرئيس نيكولاس مادورو.**

**ثمة إجماع شبه تام منها على رفض أي تدخل عسكري في فنزويلا حتى أن المعارضة الفنزويلية اضطرت إلى رفض هذه التصريحات الأمريكية**

■ مالك موصلي

يقول الرئيس مادورو إن: «الجمعية التأسيسية ولدت «ولادة عنيفة»»، أي: أن هذا الخيار ليس الخيار الأفضل أمام الاشتراكيين في فنزويلا، إلّا أن دراسة الخيارات المتاحة فرض هذا الخيار نتيجة الانقسام السياسي، ورفض المعارضة الليبرالية اليمينية للحوار حول تشكيل حكومة موحدة تواجه الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد...

## وجه القباحة الأمريكي

تهاجم واشنطن «ديكتاتورية» حكومة الرئيس مادورو المزعومة، بفرض عقوبات اقتصادية واسعة على الشعب الفنزويلي!، ودعمها السياسي وغير السياسي للمعارضة الليبرالية هناك، للوقوف على التضاد مع الحكومة الفنزويلية في البرلمان والشارع، وذلك لافتعال أزمة سياسية تضاف إلى الأزمة الاقتصادية الحادة، التي تمر بها البلاد، وبالتالي، وضع الحكومة الفنزويلية تحت ضغط المهمات الثقيلة وحيدة، مما حدا بالرئيس مادورو نحو خيار تشكيل الجمعية التأسيسية، والبدء بأعمالها فعلاً.

هنا، وجدت واشنطن نفسها أمام حالة العجز من التأثير السياسي، وحتى الاقتصادي رغم تأثير العقوبات الحاد في ذلك المجال. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مصادر في شركة النفط الحكومية الفنزويلية «PDVSA» قالت إن كاراكاس تسلمت دفعات نقدية من شركة النفط الروسية «روس نفط»، استخدمتها فنزويلا لسداد جزء من مستحقاتها المالية، بحسب ما ذكرته وكالات أنباء، كما تصر الشركات الروسية ومن بينها شركات النفط الروسية على استمرار عملها في فنزويلا وتطويره في المجالات كافة، وهو بحد ذاته ما يثير الصداع في رأس واشنطن في حال استمرار نشاط روسيا في ما كانت تعتبره واشنطن «حديقتها الخلفية».

هذه التطورات التي لا تسير بحسب المخطط الأمريكي في تحويل فنزويلا إلى دولة فاشلة ملحقة بالسياسات الأمريكية، دفع الرئيس دونالد ترامب إلى إشهار نوايا الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في فنزويلا، وأكدها نائبه مايك بينس الذي قال أثناء زيارته إلى كولومبيا: «إن الولايات المتحدة لن تسمح بإقامة ديكتاتورية في فنزويلا، وستستخدم كل قوتها الاقتصادية والدبلوماسية من أجل إعادة إرساء الديمقراطية هناك»، مضيفاً: «الرئيس ترامب أفهمنا بوضوح أننا لن نقف مكتوفي الأيدي نراقب انحدار فنزويلا نحو الديكتاتورية»، زاعماً أن تحول فنزويلا إلى «دولة فاشلة»، سيهدد أمن ورخاء دول نصف الكرة الجنوبي والشعب الأمريكي أيضاً، وهي العبارات التي نسمعها من الأمريكي كلما ازدادت الحاجة بالنسبة له لتوسيع نطاق تدخلاته في القارة الجنوبية.

## أمريكا الجنوبية متحدة

وعلى الرغم من المواقف المتباينة لدول أمريكا الجنوبية بشكل عام، إلا أنه ثمة إجماع شبه تام منها على رفض أي تدخل عسكري في فنزويلا، حتى أن المعارضة الفنزويلية اضطرت إلى رفض هذه التصريحات الأمريكية، كونها تدرك حساسية الشارع الفنزويلي بكليته لأي عمل عسكري حتى في ظل وجود انقسام سياسي في البلاد.

يبدو أن واشنطن في طريقها للابتعاد عن التصعيد في الخطاب إلى حدود توسيع التدخلات في أمريكا اللاتينية، والعودة إلى سياسة الضغط بالطرق الدبلوماسية والاقتصادية، كما جاء على لسان نائب الرئيس الأمريكي، مايك بينس، الذي قال من بيونس آيرس أنه «واثق من التوصل إلى حل «سلمي»، بشأن فنزويلا، من خلال ضغوط اقتصادية ودبلوماسية على الرئيس نيكولاس مادورو».

## الصورة عالمياً



• اعتبر وزير الخارجية البوليفي، ديفيد تشوكيوانكا، أن الهيمنة الغربية قد زالت، وأن نهاية الإمبريالية الأمريكية اقتربت، محذراً من مغبة التدخل الأمريكي في فنزويلا بدليل ما تشهده ليبيا والعراق وأفغانستان.



• قال المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين: «إن تركيا وإيران اتفقتا على تعزيز التعاون العسكري في ختام محادثات رئيس الأركان الإيرانية والقادة الأتراك بأنقرة الأسبوع الماضي».



• أعلنت وزارة الدفاع الإسبانية، يوم الخميس الماضي: سقوط 13 قتيلاً على الأقل وأكثر من 30 جريحاً في حادث دهس تسببت به حافلة صغيرة وسط مدينة برشلونة، مؤكدة أنه: «عمل إرهابي».



• صرح الرئيس الكوري الجنوبي، مون جيه إن، بأن شبه الجزيرة الكورية لن تشهد أية حرب مرة أخرى، مشيراً إلى أن واشنطن قد وافقت على عدم اللجوء لعمل عسكري ضد كوريا الديمقراطية دون موافقة بلاده.

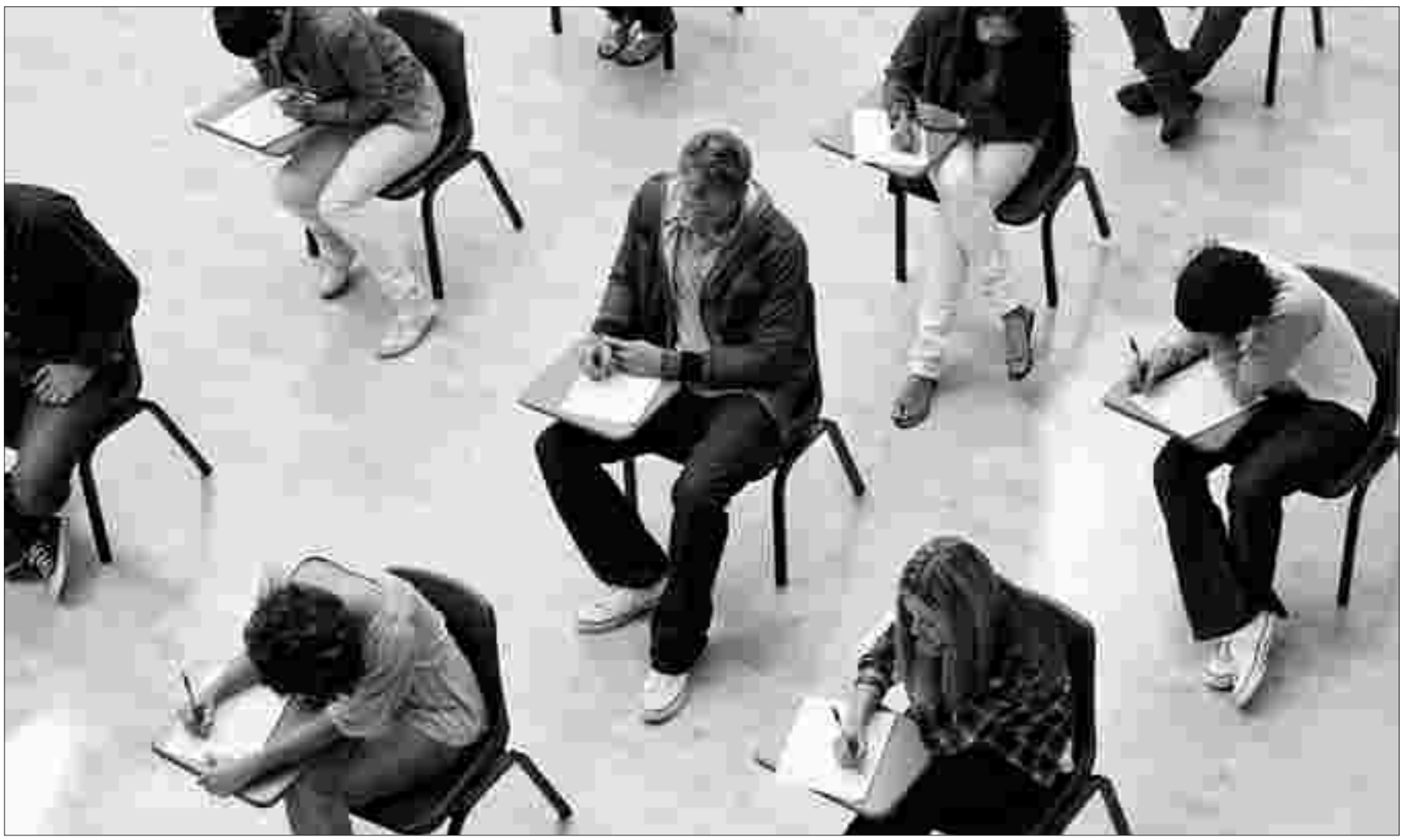


• كشف مكتب الإحصاءات المركزي لدى كيان العدو يوم الخميس الماضي 2017/8/17: أن موجات هجرة «المستوطنين» من الكيان، باتت تزيد عن ضعف المتدفقين إليه من دول العالم.



• أكد وزير التنمية الاقتصادية الروسي، ماكسيم أوريشكين: «أن «هنالك اتجاهاً كبيراً لتقليص دور الدولار في الاقتصاد الروسي، وبالفعل، اتخذ البنك المركزي الروسي خطوات مهمة ضد القروض المقومة بالعملة الأجنبية».

# تسليع المنظومة الرأسمالية للعلم:



**عندما يكلّف درس الرياضيات الخاص للثالث الثانوي في سورية عشرة آلاف ليرة، وعندما تقبل الجامعات الخاصّة طلاباً لا يجيدون تهجئة كلمة «اضطلع» مقابل مليوني ليرة سورية في السنة، وعندما يصبح حملة شهادة الماجستير «كالكشك» على حدّ تعبير رئيس الجامعة الذي لم يقبل كتابة عقد نظامي مع أحد حاملي ماجستير المعلوماتية، مخيّراً إياه بين تخصيص ساعات كأستاذ مشرف أو الطرد، فإننا نعاني إذاً من المشاكل ذاتها التي يذكرها المقال التالي. والفروق الوحيدة نابعة من فروق النظام الرأسمالي، الذي يسلّع كلّ شيء في البلدين كليهما.**

■ بقلم: إد بورميلا
تعريب وإعداد: عروة درويش

مذ بدأ شرك إدارة الجامعات «كأنّها أعمال» في وقتٍ مبكر من الثمانينيات، وأقساط الجامعات بارتفاع مفاجئ، متجاوزة التضخم ونمو الدخل بكثير. الشيء الوحيد الذي بقي عالياً على ما يبدو هو درجات الطلاب. عبر كامل القطّاع الأكاديمي: سواء العام أو الخاص، الصغير أو الكبير، المفتوح للجميع أو الذي يعتمد على الانتقاء، يحصل الطلّاب على درجات أفضل ويدفعون مالاً أكثر بكثير. وهذه ليست مجرّد مصادفة.

**لطالما كان التقدير الذي يحظى به اسم الجامعة أمراً مهماً... لكن عندما يحمل الكثير من الطلّاب شهادات بدرجات فلكيّة يصبح لشعار الجامعة أهمية أكبر**

### تضخّم النتائج: حصيلة ثانوية للجامعات النيوليبرالية

إنّ القوى التي ساعدت في دفع ارتفاع كلفة الحصول على شهادة جامعية لمدّة عامين أو أربعة، هي ذاتها التي حثّت على رفع معدّل الدرجات بحيث فرغته من محتواه. حيث إن معظم المدرسين لا يريدون منح علامات عالية جداً «على عماها»، كما أن معظم التلاميذ لا يقومون بالعمل الذي يخولهم الحصول على علامة تامّة. ورغم ذلك، فإننا الآن في نموذج تعليمي يمنح علامات عالية أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

ما الذي يحدث عندما تكون درجات الجميع عظيمة؟ وما الذي يحدث عندما يتخرّج الطلبة ويقدمون الطلبات «طلبات عمل أو طلبات دراسات عليا وهلمّ جرا»؟ كيف نفرّق حاملي المعدلات العالية عن بعضهم البعض؟ تلعب «العلامة التجارية» دوراً بكل تأكيد، حيث يملي البريستيج و«بريستيج الشهادة Pedigree» «وهو المصطلح الذي يتمّ استخدامه دون ارتياح في المجال الأكاديمي هذه الأيام» أيّ: السّيَر الذاتية هي التي تستحق أن تُفحَص، من بين كومة سير المتقدمين للوظائف التي يخلقها سوق العمل الضعيف. وهنا، يفتح خاتم المؤسسات الباهظة جداً والأكثر حصرية ونخبوية الأبواب التي لا يستطيع الأداء الأكاديمي وحده فتحها.

لطالما كان التقدير الذي يحظى به اسم الجامعة أمراً مهماً، لكن عندما يحمل الكثير من الطلّاب شهادات بدرجات فلكيّة يصبح لشعار الجامعة أهمية أكبر. وأكثر من ذلك فإنّ هنالك عناصر مستقلّة عن الدرجات باتت أكثر أهميّة، وهي تحديداً الاختبارات المعياريّة التي يمكن دعم تقديمها عبر إنفاق المال بترفٍ على دورات التحضير باهظة الثمن.

يقف عاملان سوقيان بالتحديد وراء تهلهل إجراءات التقييم ومنح الدرجات: الأول: هو الجهود المنسقة لتقليل النفقات، والثاني: هو الحاجة لجذب الزبائن «الطلبة» وسط سوقٍ تنافسي بازدياد.

### مشكلة العمالة

ليس الأمر سراً أنّ الوظائف بدوامٍ كامل، سواء أكانت ذات عقد دائم، أو في فترة التمهيد لعقد دائم، والمُجزية مالياً، هي في تراجع في مجال التعليم العالي في الولايات المتحدة. لقد انضمّ الموظفون المؤقتون أو أصحاب العقود قصيرة الأمد إلى الطلاب الخريجين – معتمدين على تنعّم أقسامهم ذات التمويل الهزيل عليهم – في حوض العمالة «المرن». إنّ القسم الأكبر من وظائف التعليم على مستوى البلاد الآن يشغلها أشخاص لا يتمتعون بأمن وظيفي، ولديهم أعباء عمل ثقيلة ومتزايدة، ورواتب متدنية.

بالنسبة للمدراء في الجامعات التي لا يزدهر فيها العمل – ومشكلة انخفاض معدلات التسجيل موجودة في الكثير من المؤسسات – فإنّ العمالة الملحقة (((غير الدائمة والتي لا تتمتع بالحقوق))) شيءٌ مثالي: إن كان هنالك ما يكفي من التلاميذ لدفع الأقساط والتسجيل في فرعٍ ما، فهؤلاء المدرسون سيأخذون قروشاً مقابل عملهم التدريسي. وإن لم يسجل ما يكفي من التلاميذ في هذا الفرع فيمكن للجامعة ببساطة أن تسرّح العمالة التابعة لها. لا تشكّل هذه الأخبار صدمة لأيّ أحد يهتم بالأمر. لم تتحقق الزيادة المتوقعة في مجال التوظيف الجامعي بحيث تجسّد الحالة

## تخمة العرض...

لقد أصبح كلّ هذا ممكن التحقق بسبب التخمة في عرض العمالة. لدى برامج الدكتوراه والماجستير في الجامعات، الحافز لقبول أعداد كبيرة من الطلبة الخريجين الذين بالإمكان تصيدهم في برامج التعليم، ومنح الدرجات، والقيام بالأبحاث الكبيرة بكلفة متدنية. يضمن سوق العمل غير الأكاديمي القائم أن يكون هنالك عرضٌ لشهادات الدكتوراة أكثر من قدرة سوق العمل الأكاديمي على الاستيعاب بشكل معقول في الوظائف الجديدة في أيّ عام.

ويجعل هذا مدراء الجامعات، والذين لدى الكثير منهم خبرة في قطّاع الأعمال الخاص قبل مجيئهم إلى قطّاع التعليم العالي، يجرؤون على اتباع نهج: كم يبلغ أقلّ مقدار أجرٍ يمكننا عرضه؟ كم يمكننا الاستمرار بعدم منح علاوات؟ كم عدد المقررات التعليمية التي يمكننا إناطتها خلال فصل واحد بأحد الملحقين ذوي الأجر الزهيد؟

إنّ الروح التي تسود سوق العمل الأكاديمي اليوم تقول: «هنالك دوماً أحدٌ ما يائس كفاية كي يقبل». وبالفعل، فقد أمضى بعض حاملي الدكتوراة وقتاً طويلاً دون عمل، وهم يائسون للغاية للقبول بجدول عمل ثقيل، وبعقد لأقل من عام حتّى مقابل مبلغ زهيد.

هذا الأمر قائم، فهنالك دوماً من هو يائس للقبول بأيّ شيء. العملية برمتها تضمن هذا.

# الشهادة الأكاديمية مجرد «بريستيج»



## ماذا تختار؟

ضع نفسك في الموقف التالي: أنت تحصل على مبلغ زهيد لتدريس قاعة تحتوي خمسين طالباً لمدّة ستّة عشر ساعة في الأسبوع، طلابٌ قد يكون لديهم ضعف في المهارات الأكاديمية الأساسية. ومقابل المبلغ «السخي» الذي تحصل عليه، فإنّ عليك قضاء أربع ساعات في الصف أسبوعياً، بالإضافة إلى ساعات المكتب الإضافية، وإن حسبنا عدد الساعات الكليّة فإنّهم يقبضون أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور كلّ فصل. والكثير من الأعمال التي عليهم أن يصححوها، بالاعتماد على المؤسسة، لا يمكن وصفها بـ«ممتازة» بأحسن الأحوال.

أنت أمام خيارين: يمكنك تصحيح كلّ خطأ تجده في الأوراق أمامك، وتترك ملاحظات طويلة قد لا يقرأها الطالب حتّى، وتعطيه نوع الدرجات التي تقول لوحدها: «سآتي إلى مكتبك فنحن بحاجة لنتحدث». أو يمكنك أن تمنحهم الدرجات التي لا يستحقونها وتنتهي من الأمر.

لكن أياً كان خيارك، فعليك أن تأخذه على وجه السرعة خلال الساعة المخصصة لتصحيح الأوراق في المساء، قبل أن يحين موعد المدرسة الليلية في كليّة التكنولوجيا.

المطلوبة، ويعود السبب في ذلك إلى أنّه يمكن ملء شواغر المؤسسات التعليمية بعمّال مؤقتين ملحقين زهيدي السعر، حيث ليس لديهم الحق بالانتفاع، وليس هناك التزامات تجاههم، وليسوا مخولين بالحصول على تمويل الأبحاث، ولا يملكون وعوداً بالتوظيف أكثر من اليوم الذي يعملون فيه.

### المدرّس العقلاني

لا يمكن للبعض سوى أن يعملوا من قلبهم، وبكامل التفاني الممكن في الصفوف الدراسية، وحتّى لو كانت أجورهم أقلّ وعملهم أكثر، وحتّى لو كانوا ينتقلون من عمل لآخر دون ضمان أو قوّة مساومة. إنّهم يعتبرون نجاح كلّ طالب من طلابهم على حدة أمراً من صميم مهنتهم. هؤلاء الناس موجودون، وقد تعرفت إلى بعضهم، وأنا معجبٌ بهم بحق.

ومع ذلك، فإنّ الغالبية العظمى من الناس يستجيبون للحوافز المعروضة عليهم مثلما يتنبأ أيّ خبير اقتصادي لهم أن يفعلوا باستخدام «الخيار العقلاني». حيث يحاول أعضاء الهيئة التدريسية المؤقتون أن يتجنبوا تكديس المزيد من العمل على أنفسهم. كلّ ساعة عمل إضافية تنقص ساعة عمل من أبحاثهم ومنشوراتهم التي يحتاجونها للحصول على عمل دائم في المستقبل.

أعتذر عن كون هذا الأمر هو لحظة النضوج حيث «لا وجود لبابا نويل»، ولكن هاكم سرّ عن التدريس في الجامعات التي «تدار مثل الأعمال»: يصبح الطلاب أقلّ جلبة عندما يتلقون درجات عالية. الطلاب الذين يحصلون على درجات عالية نادراً ما يحتجون بالبريد أو يظهرون في مكاتب المدرسين لساعات، أو يقدمون شكاوى طعن بالنتيجة.

### التوظيف والاستبقاء

يأتي الضغط لتضخم الدرجات من أكثر من بنية حوافز التوظيف. لقد تمّ منح درجات أكثر ممّا تمّ منحه في أيّ وقت مضى، بشكل جزئي بسبب وجود مؤسسات أكثر، باتت تمنح الدرجات الأكثر. كما تعجّ الجامعات التي لا تشبع من الطلاب بالكلمة الطنانة «الاستبقاء»، لتؤكد بأنّ الهدف الأهم هو خلق بيئة يبقى فيها الطلاب مسجلين. إنّ هذا الأمر إيجابي من ناحية، فهو يشجّع الكليّات على التدخل عندما يكون هنالك ما يشير إلى وجود ضغط واكتئاب وصراع أكاديمي.

ولكن سيكون من السذاجة أن لا نميّز الدوافع العميقة وراء وصول الاستبقاء لهذه الحال: تذكروا بأنّ الطلب على دافعي الرسوم الدراسية على أشدّه، وبأنّ الطلاب الذين يرسبون في الكليات يتوقفون عن دفع الرسوم. تعلم الكليات حقيقة أنّ معدلات الرسوب، أو حمل المواد، أو الانسحاب، تجذب انتباه ذوي الطلاب، وليس النوع اللطيف من الانتباه.

ما الذي يحدث عندما يقود هذا التدافع لجذب «الزبائن» الجامعات لقبول طلّاب يفتقرون إلى المهارات اللازمة للنجاح في الكليّة؟ سيكون هنالك ضغط للإبقاء على هؤلاء الطلاب أنفسهم. كيف؟ سيساعد تضخّم الدرجات بذلك. لكنّ الاستبقاء أسلوبٌ مكلف على كامل الدورة: الحاجة للمزيد من الإداريين، وللمزيد من الموارد في الحرم الجامعي «مدرسين وبرامج مساعدة التدريس، ومقررات إصلاحية، وحلقات دراسية للمهارة، ووسائل دعم مؤسساتي أخرى»، والمزيد من التذكير بأنّ عدم الحفاظ على مستوى تسجيل محدد يعرقل المستقبل المالي.

وفي نهاية المطاف يدفع الطلاب أكثر بينما يتمّ تقليص هيئة التدريس، وهكذا دواليك.

**الروح التي تسود سوق العمل الأكاديمي اليوم تقول: «هنالك دوماً أحدٌ ما يائس كفاية كي يقبل»... وبالفعل فقد أمضى بعض حاملي الدكتوراه وقتاً طويلاً دون عمل وهم يائسون للغاية**

### تنويه وخلاصة

لدى الحديث حول موضوع على هذه الدرجة من التعقيد، كموضوع الدراسة الأكاديمية في ظل المجتمع الرأسمالي، لا يمكن النظر إليه من زاويته الضيقة في حدود التشريعات والسياسات الأكاديمية المتبعة في الجامعات الأمريكية فقط، إذ أنه – وبفعل سيادة ما يمكن وصفه بـ«الحكومة العالمية» الممثلة بكبار مالكي الثروات في العالم– باتت تلك السياسات التي تجهد في عمليات تحويل الجامعات الأكاديمية إلى «بزنس» تشكّل اتجاهاً عاماً يجري إدخاله – وفرضه بقوة العصا الاقتصادية، إذا لزم الأمر– إلى دول العالم قاطبة. وهو ما يعني اليوم أن استعادة القيمة العلمية الكامنة في شهادة التحصيل الأكاديمي، أصبحت تستدعي بالضرورة خوض المواجهة ضد النظام الرأسمالي المهدِّد لكوكب الأرض وللجنس البشري معاً، ما يشكل مؤشراً جديداً على اتساع القاعدة الاجتماعية التي تمثلها القوى المناهضة للرأسمالية في العالم.

وينبغي لفت الانتباه أخيراً – وهو دعوة للتفكير والبحث– إلى انعكاس تعميم حالة «العلم بوصفه بزنس» داخل دول المركز الإمبريالي ذاته، في إطار معركة التقدم التكنولوجي. فإن كانت تضرب هذه المقالة مثالاً عن جيل أمريكي كامل بات يعيش «تحت فيء» الدرجات العالية الخالية من أية مصداقية، وهو ما يخدم فكرة الربح الأقصى لدى الرأسمالية، فعن أية معركة تكنولوجية نتحدث في السنوات المقبلة؟ وكيف ستكون موازين القوى فيها في ظل وجود قطب متراجع على المستوى الدولي يستشرس في محاولات الإبقاء على هوامش الربح الأقصى على حساب الجنس البشري، ويضطر في سبيل ذلك حتى إلى ضرب مؤسساته الأكاديمية؟

## «الممتاز» السهلة

يبدو بأنّ الجميع سعيد عندما تتضخم الدرجات. الطلبة سعداء لأسباب واضحة، والإداريون سعداء لاستمرار الطلبة بالتسجيل، والمدرسون سعداء لكون أعبائهم الثقيلة لن تزيد. لكنّ النتيجة النهائية هي دون المستوى الأمثل.

مع ارتفاع عدد حاملي شهادات البكالوريوس، يمكن لأصحاب العمل أن يطلبوا المزيد من الشهادات «وهو الأمر الذي تكون الجامعات فيه أكثر من سعيدة بتوفيره بأسعار مرتفعة جداً». الوحيدون القادرون على الاستفادة من هذا الأمر هم القادرون على تحمّل كلفة تمييز أنفسهم عن أصحاب الدرجات المرتفعة، من خلال شراء شهادات باهظة الثمن خاصّة بالنخبة.

لطالما كان «نظام الجدارة» الأمريكي مجرّد وهم، لكنّه يذوي الآن في المجال الأكاديمي أيضاً. والجاني الآن ليس «الماركسية الثقافية» كما يحبّ اليمين أن يدعي، بل هو تسليع التعليم.

# وجهة نظر حول الماركسية والدين..!

**للماركسية صبغتها الطبقية التي اكتسبتها من علم التاريخ الذي صاغته المادية التاريخية، العلم الذي أكّد أن الصراع الطبقي هو الصراع الذي حرّك عجلة التاريخ، وليس الصراع الديني أو غيره من الصراعات الثانوية الأخرى، ولم تجبر الماركسية المناضل على القناعة بغير هذه الحقيقة عن التاريخ عبر التاريخ كله.**

■ أحمد علي



### الرائج في فهم الماركسية

الماركسية علم، وكما أن لكل علم موضوع، فللماركسية موضوع أيضاً، وهو الرأسمالية بوصفها تشكيلة اقتصادية-اجتماعية قائمة على استغلال الإنسان للإنسان، وقد عمل الإعلام الغربي المرتبط أشد الارتباط بمراكز رأس المال العالمي، وخصوصاً بعد ثورة اكتوبر عام 1917، على تشويه صورة الماركسية، وبث الشائعات ضد مشروع الماركسية في بناء مجتمع جديد، خالٍ من الاستغلال، وخالٍ من الطبقات، ومَبني على العدالة الاجتِماعية، التي أساسها التوزيع العادل للثروة بين الناس.

إحدى أهم الشائعات التي تم العمل عليها، والتي استخدم لأجلها أقلام من كل حدب وصوب، ومنها أقلام محلية وتدّعي الماركسي، والفهم الماركسي للواقع، وهي تصوير الماركسية بأنها سلاح ضد الدين، وتصوّب نحوه رصاصها، لإبعاد الناس عن حقهم في ممارسة معتقداتهم، المبنية على إيمانهم بوجود خالق لهذا العالم، يسيّره ويديره كما يريد.

### الماركسية كعلم

في الحقيقة، إن فهم علمي للماركسية وموضوعها، يبيّن لكل من يبحث عن معرفة، أن الماركسية لم تطلب يوماً التمرد على السماء، وأن هدفها ليس الهجوم على الدين، فهي ابنة الواقع، وعالمها لا يكمن في السماء، بل على الأرض، في هذا العالم الذي حكمه صراع بين المستغِلين والمستغَلين، صراع بين الشعوب وناهبيها. المَاركسية ابنة المجتمع والتاريخ، وهدفها الدخول على خط تحكم المجتمع والتاريخ، لتصنع مجتمعاً جديداً، ولترسم بداية التاريخ الحقيقي، فالعالم وفق ماركس، يعيش الآن مرحلة ما قبل التاريخ الحقيقي.

إن الماركسية هي معركة طبقية بين من يملك الثروة، وبين من لا يملك قوت يومه، معركة بين الطبقة العاملة والرأسماليون اللذين حصدوا الأخضر واليابس من ثروات هذا العالم. ليست معركة دينية بين المؤمنون والملحدون، ولذلك فهي لا تشترط في معركتها نسف الدين كمفهوم ومعتقد، بل كأداة بيد الطبقة المستغِلة تستخدمه ضد الشعوب لتبرير قمعها واستغلالها.

الماركسية لا تدعو الشعوب في معركتها إلى حذف الدين من الوعي وتحرير الوعي منه بشكل كامل، إنما تدفع المناضل لبدء معركته الطبقية، وتدعمه بالأدوات النظرية والسياسية والتنظيمية اللازمة لهذه المعركة.

### الحاجات المادية والروحية

لما هجوم الماركسية على الدين؟! إن كان هذا الأخير يعبر بأحد وجوهه احتجاجاً ضد البؤس الذي أنتجه الواقع التي تسعى الماركسية لتغييره، احتجاجاً يبحث من خلاله المؤمن عن متنفس لهُ في السماء غيرُ متوفر له على الأرض. ألم يعبر ماركس عن ذلك بقوله: «الدين هو زفرة المخلوق المعذب» ؟

إن النفس الإنسانية خليط مركب من الحاجات المادية والروحية، وبذلك فإن الدين يغطي حاجة روحية لا غنى عنها، وخصوصاً في عالم ضاقت فيه الإمكانية لتلبية الحاجات المادية، و جملة ماركس الشهيرة «الدين أفيون الشعوب»، لا تحمل معنى الهجوم على الدين كما يسوّق لها، بل الهجوم على الشروط البائسة التي تنتج الدين على يد من يزعمون أنهم حماة ديار الله، وأن الطريق إليه يمر من بين أيديهم، فيوزعون صكوك النجاة والبراءة يميناً ويساراً، جاعلين من الإنسان سلعة بين أيديهم وأيدي السلطة الناهبة.

وبناءً على السابق، إن طبقية الماركسية، هي التي تحدد ممارسات الحزب الشيوعي «حزب الطبقة العاملة»، لذلك فإن هذا الأخير لا يتجه إلى البشر تبعاً لموقفهم من الإله أو الدين، بل تبعاً لموقفهم الطبقي، فهو يدافع عن كل المضطهَدين في المجتمع، سيّان عنده إن كانوا مؤمنين أو ملحدين، أو من هذه الطائفة أو تلك، أو من هذه القومية أو تلك الأخرى. فالمعركة الطبقية لا تدور بين المؤمنين والملحدين، بل بين الأغنياء والفقراء. والماركسية إذاً هي فلسفة الطبقة العاملة لا «الطبقة» الملحدة. وهي إذاً سلاحاً بيد الفقير حتى لو كان غارقاً حتى أذنيه بالدين والإيمان والأيديولوجيا الدينية، سلاح يدفع الفقير لمعركته الاقتصادية والطبقية، لكي يعرف ويلمس بيده أسباب بؤسه وفقره.

---

## برقية تعزية
## الرفاق في الحزب الشيوعي السوداني

نتقدم إليكم، بأحر التعازي الرفاقية، بوفاة الرفيقة، فاطمة أحمد إبراهيم، الرائدة في الحركة النسائية السودانية، والشخصية البارزة في الحركة النسائية العالمية، والمناضلة الشيوعية الصلبة التي قضت سنوات عمرها في الكفاح من أجل تقدم السودان وتطوره.

إننا على ثقة بأن المدرسة النضالية التي كانت الراحلة أحد رموزها الهامة، إلى جانب الآلاف من الشيوعيين السودانيين، ستستمر في أداء دورها في ظروف انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية.

تقبلوا تعازينا الحارة

دمشق 12\8\2017
د.قدري جميل
أمين حزب الإرادة الشعبية

ولدت فاطمة أحمد إبراهيم 1933 في الخرطوم/السودان، وقد قادت أول إضراب عرفته مدارس البنات في السودان في عهد الاستعمار البريطاني، كما ترأست الاتحاد النسائي «1956 – 1957»، وساهمت في تأسيس الاتحاد النسائي في السودان عام 1952 وأصبحت عضواً في لجنته التنفيذية، وفي عام 1955 تسلمت رئاسة تحرير مجلة «صوت المرأة» الصادرة عن الاتحاد النسائي، والتي كان لها دور مهم في مقاومة انقلاب ابراهيم عبود، وللمناضلة عدد كبير من الاسهامات الفكرية تمثلت في مجموعة من الكتب وهي حصادنا خلال عشرين عاماً، المرأة العربية والتغيير الاجتماعي، حول قضايا الأحوال الشخصية، قضايا المرأة العاملة السودانية، آن آوان التغيير ولكن، أطفالنا والرعاية الصحية، ثم ترأست الاتحاد النسائي عام 1956 وحولته إلي منظمة جماهيرية فاعلة أهلته لاحقاً ليكون أحد الهيئات التي نظمت ثورة أكتوبر 1964 علي نظام ابراهيم عبود، انتخبت عام 1965 كأول نائبة برلمانية سودانية كتتويج لنضالها هي ورفيقاتها ورفاقها في سبيل إقرار الحقوق السياسية للمرأة السودانية، في عام 1954 انضمت فاطمة للحزب الشيوعي السوداني وبعد فترة دخلت اللجنة المركزية. فالحزب الشيوعي السوداني هو أول حزب كون في داخله تنظيماً نسوياً وذلك عام 1946.تم إعدام زوجها الرفيق الشهيد الشفيع أحمد الشيخ علي يد النظام السوداني عام 1971، رغم ذلك استمر نضالها بلا كلل أو تراجع، اضطرت لمغادرة السودان في العام 1990 لتواصل نضالها من خارج وطنها، بالاشتراك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والعالمية وقادت عددا منها، فاطمة، بنت «الخرطوم» التي ولدت فوق أرضها السمراء، وتكحلت من ترابها وثارت علي الظلم، في الوقت الذي نال الإحباط أقرانها، سعت المرأة السمراء إلي مساندة من تحتضنهم السجون، وارتفع صوتها وهي تحشد لوقفات ومسيرات تجوب شوارع الخرطوم، تقود فيها المرأة السودانية ليهتفن ضد الإمبريالية، نالت الفقيدة العديد من الاوسمة تقديرا لدورها النضالي، وفي العام1991 تم اختيارها رئيسة للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، في سابقة تعد الاولي من نوعها كأول امرأة افريقية، وفي الوقت



الذي خمدت فيه آمال الجميع في أن تطفو ملامح التغيير علي السطح، تبقي فاطمة أحمد ابراهيم تدافع عن المظلومين، اختارتها لجنة جائزة «الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، لتفوز بجائزة «الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» عام 1993، « يقول عنها الطيب صالح : «ظل تاريخها سلسلة من النضال » من كتبها:
حصادنا خلال عشرين عاماً
المرأة العربية والتغيير الاجتماعي
حول قضايا الأحوال الشخصية
قضايا المرأة العاملة السودانية
آن آوان التغيير ولكن!
أطفالنا والرعاية الصحية

# القديس والذئب ماتا في الليلة ذاتها!

**نقترب من الذكرى الـ 100 لثورة أكتوبر الاشتراكية، تلك الثورة التي لا تعني 1917 فقط، بل تعني بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، النصر على الفاشية 1945، ونضال الشعوب ضد الإمبريالية.**

■ آلان داود

يستعد المنهوبون عبر العالم لإحياء هذه الذكرى على طريقتهم بعد أشهر قليلة، لكن يبدو أن مفكرة الناهبين أيضاً لم تنس هذا التاريخ حتى اليوم، ويستعد هؤلاء لإنتاج مواد إعلامية وسينمائية ضخمة عن ستالين!

يا للعجب الرجل في قبره منذ 53 سنة، مات تاركاً ثروة مكونة من بضع روبلات قليلة في دفتر توفيره، وقطع ملابس قليلة، وضحى بابنهِ في الحرب، ولم تنسوه حتى اليوم.

تجري تحضيرات مهرجان تورنتو السينمائي الدولي، الذي سينعقد في أيلول القادم على قدم وساق، ويستعد قسم المنبر لعرض فيلم كوميدي تافه بعنوان «موت ستالين» من إخراج آرماندو إينوشي 2017 وإنتاج بريطاني أمريكي مشترك حسب إعلان نشره موقع هوليوود.

في إهانة سياسية وأخلاقية لملايين الناس الذي استشهدوا في النضال ضد النازية، وفي إهانة ثانية لتقاليد وثقافة الشعب الروسي، يصور هذا الفيلم طاقم الكرملين عام 1953 كمجموعة معتوهين ومثليين جنسياً، كان لابن ستالين نصيبه من السخرية والإهانة، وهو يتدخل في مباريات رياضة الهوكي! يموت ستالين في بداية الفيلم، وحرص المخرج أن يُضحك المشاهدين على موت الإنسان، ويكمل الفيلم عرضه على طريقة الشتائم الأمريكية من بدايته حتى نهايته.

ما زالت الجامعات الأمريكية تحتفي بأهم المقالات الصحفية التي حصلت على جوائز في القرن العشرين، وتدرسها في جامعاتها كنماذج للتعليم، منها ما يعرف باسم المقدمات الخالدة في التاريخ، كتب صحفي أمريكي في مقدمة مقال صحفي قائلاً: «في روسيا وحدها يستطيع بطرس والذئب أن يموتا في الليلة ذاتها»، في إيحاء أن ستالين ليس القديس بطرس وإنما الذئب الشرير.

يحتل المقال السابق وسيحتل الفيلم الجديد مساحة جيدة في المراتب الأكاديمية، كون الاثنين ينتميان إلى الهيمنة الإعلامية والسينمائية العالمية. يقال لا شأن لهما بالسياسة! لكن هل سيتفق مع ذلك الملايين من أحفاد ضحايا الفاشية والحرب في العالم؟ لا اعتقد أن ذاكرة الناس كتبت بقلم رصاص حتى يأتي البعض لكتابة ما يشاؤون، إن ذاكرة الشعوب مكتوبة بالدماء أيها الأكاديميون.



# أخبار ثقافية



## معرض العملات الشيوعية في لندن

بمناسبة 100 عام على ثورة أكتوبر في روسيا، ينظم المتحف البريطاني في لندن أول معرض لعملات البلدان الشيوعية، يفتتح المعرض في تشرين الأول المقبل، ويستمر 5 أشهر، نقود ورقية ذات قيمة جمالية طُبعت عليها صور فلاحين سعداء وجنود متحمسون ومثقفون ملتزمون، ومعامل ومصانع وحقول وسدود وشاحنات وخطوط سكك وبنادق وأوسمة وملصقات ونقودٌ معدنية وورقية، تتحدث صورها عن وفرة الإنتاج الزراعي والتقدم الصناعي، وقوة الجيش الوطني. من العملات التي ستعرض ورقة نقدية يوغوسلافية عليها صورة عامل السباكة ذي الابتسامة المشرقة عارف خيراليتش الذي اختير لاستخدام صورته على القطع النقدية، على امتداد أكثر من 20 سنة.




## طوابع بريدية في معرض دمشق الدولي

أصدرت المؤسسة العامة للبريد بمناسبة الدورة التاسعة والخمسين لمعرض دمشق الدولي طابعين وبطاقة بريدية ومغلفاً لليوم الأول للإصدار، ووضعت المؤسسة العامة للبريد الطوابع الجديدة والبطاقة البريدية قيد التداول بعد يوم من الإصدار 17 آب 2017، والطابعان أحدهما من فئة 200 ليرة سورية، والآخر من فئة 300 ليرة أما البطاقة فهي من قيمة 500 ليرة رسم عليها جميعها صورة السيف الدمشقي في ساحة الأمويين، الذي أقيم في مطلع سبعينيات القرن الماضي، كشعار لمعرض دمشق الدولي.

## كانوا وكنا



هل تعتبر الصور الفوتوغرافية التي تعود للقرن العشرين تراثاً يجب الحفاظ عليه اليوم؟ وهل هناك حاجة إلى حماية قانونية لذلك؟

ابتلعت الحرب آلاف الصور القيمة، منها صور لشخصيات اعتبارية وصور الناس البسطاء على حد سواء، قد نستطيع كتابة التاريخ من أراشيف الصور التي التقطتها عدسات أشخاص مجهولين واحتفظ الأبناء والأحفاد بالصور كتراث عائلي، وقد لا يفعلون أحياناً. يجب حماية هذا التراث من النهب والتخريب والتسليع، لم تتعدَّ هذه المهمة مستوى الهواة بعد، لكنها قد تصبح مشروعاً في المستقبل.

الصورة لدرس موسيقي في إحدى مدارس مدينة حلب عام 1958، من أرشيف مبادرة الحفاظ على الهوية البصرية للمجتمع السوري «Savepics».

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

| المحافظة | الاسم | الهاتف |
|---|---|---|
| درعا | خالد الشرع | 0968844820 |
| السويداء | هاني خيزران | 0952769397 |

| | | |
|---|---|---|
| دمشق وريفها | محمد عادل اللحام | 0944484795 |
| حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 |
| اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 |

| | | |
|---|---|---|
| طرطوس | صلاح معنا | 0999725141 |
| حماة | أنور أبوحامضة | 0933763888 |
| دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 |

| | | |
|---|---|---|
| الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
| حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| الرقة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/08/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# كرامة لا تتجزأ



**مفهوم الكرامة الانسانية بقدر ما يظهر على أنه بدهي أو مسلّم به، فإنه دون شك مفهوم متشابك ومعقد، ومرتبط بالكثير من المترادفات والمصطلحات المعبرة عن الحاجات والحقوق.**

■ عاصم بوظو

فعندما نقول كرامة انسانية، ربما أول ما يتبادر للأذهان مفاهيم مثل العدالة والحقوق الدستورية والحاجات الفيزيولوجية، والحرية والارادة، والكثير من المصطلحات اللصيقة بالمفردة كمفهوم، والغائصة بها مستقلة عنها ومكملة لها بمدلولها ومفاعيلها.

## تكامل

فالدفاع عن الكرامة صفة ملاصقة للإنسان، وقيمة ذاتية تولد معه وتترسخ بوجوده، لتميزه بسمة الوعي والادراك، لذلك عكفت غالبية الدساتير على صون كرامة الانسان باعتبارها حقاً أساسياً تبنى عليه بقية الحقوق، ووضعتها غاية ومرتجى في مواده كلاً وجزأ، ودونت حركة التاريخ الكثير النصوص المحكمة منعاً من هدر الكرامة وصوناً لها.

وعند الحديث عن أن الكرامة الانسانية مرتبطة بالاحتياجات على اختلافها، فإن ذلك يعني ضمناً أنها متغيرة وهي بحركة دائمة وغير جامدة، فبقدر ما تتنامى الاحتياجات الانسانية وتتطور، أو تتراجع متغيرة عن نسق التطور السائد، تتنامى معها متطلبات الكرامة الانسانية، أو تتراجع متقهقرة، وعلى اعتبار أنها مرتبطة بالوعي، فبقدر ما يزداد الوعي موسعاً دائرة ادراكه، بقدر ما تتطور معه الكرامة موسعة من مساحتها وأفقها، مع التأكيد على أن الجانب الاقتصادي المرتبط بالحاجات يعتبر الفاعل الأساسي على مستوى استكمال المفردة والمفهوم، وهو ما لم يحقق عملياً بكافة المجتمعات البشرية حتى الآن، بغض النظر عن كل ما يتم ادعاؤه عكس ذلك، زوراً وتضليلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين مجتمع وآخر.

## أمثلة مجتمعية موارِبة

على ذلك فلا يمكن اختصار مفهوم الكرامة الانسانية المعقد والمتشابك، أو تقزيمه، عبر عبارات مثل: «ازرعها بدقنى» أو «كرمى لي» أو عبر بعض الأمثال والأقوال الشعبية مثل: «امش الحيط الحيط وقل يا رب السترة» أو «الايد اللي ما بتقدر عليها بوسها وادع عليها بالكسر»، وغيرها من العبارات والأقوال، التي ظهرت في مراحل الانكسار، وتعكس في العمق عجزاً عن تأمين الحقوق.

## محرك تاريخي

بناء على ما سبق يمكننا القول أن للكرامة الانسانية وصونها كمفهوم واسع ومتشابك، دور فاعل وأساسي على مستوى حركة التاريخ وتطوره، ولعلنا لا نجافي الحقيقة بالقول أن الكرامة الانسانية والدفاع عنها، كانت، وما زالت، تعتبر لب التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على اختلاف أشكال هذه التحولات والتغيرات، والتاريخ القديم والحديث يؤكد ذلك عبر الكثير من الأمثلة.

## كرامة السوريين

بالحديث عن الواقع السوري، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، وتداعياتها المتشابكة والعميقة، فقد كان للكرامة الانسانية، من بوابتها الاقتصادية الاجتماعية الدور الأساسي في تفجر الوضع على مستوى الحركة الشعبية بدايةً، بغض النظر عن اتجاه تطور الاوضاع، فقد كان لمجمل السياسات الليبرالية المتبعة الدور الحاسم بذلك، مع ما خلفته هذه السياسات، مع الممارسات التهميشية وضيق مساحة حرية التعبير والحريات العامة، من فرز طبقي ومجتمعي واضح، كان في جذره العميق هدراً لحقوق الكثير من المواطنين وكراماتهم، وهم على ذلك لم يكونوا بحراكهم إلا نموذجاً موضوعياً ممثلاً لحركة التاريخ وتعبيراً عن ضرورتها.

ومع تزايد أعداد النازحين داخلاً، واللاجئين خارجاً، ممن شردوا من بيوتهم ومدنهم، مع فقدان موارد رزقهم، الأمر الذي يعني بالمجمل المزيد من المس بكرامتهم، ليكتمل ذلك مع واقع الاستغلال منقطع النظير للحاجات الانسانية للسوريين، وخاصة للنازحين واللاجئين، والذي تجلى بأحد أشكاله عبر المساعدات والمعونات، والآليات التي تم اتباعها مع السوريين بهذا المجال، تكريساً لاستلاب المزيد من كرامتهم وانتقاصاً منها، ولعلنا شاهدنا وسمعنا الكثير من الممارسات المسيئة على هذا الصعيد، داخلاً وخارجاً.

فإذا كان اللاجئين تحت ضغط الاضطرار والحاجة أرغموا على الخضوع للابتزاز في بلدان اللجوء قهراً وعجزاً، فإن بعض ما جرى داخلاً على مستوى النازحين لم يكن افضل، وخاصة بظل تراجع الدور الرسمي للدولة على مستوى تأمين احتياجات هؤلاء، تقاعساً وتقصيراً، فاسحة المجال أمام الجمعيات والمنظمات، المحلية والدولية، التي ساهمت بشكل كبير في ابتزاز السوريين، استغلالاً لحاجاتهم، وخاصة بظل انعدام فرص العمل، ومصادر الرزق، والسكن والحاجات الاساسية.

لنصل لنتيجة مفادها وكأن ما جرى طيلة السنوات الماضية من ممارسات بحق السوريين لم ينتج إلا المزيد من هدر كرامتهم، والمزيد من بؤسهم.

## تكاتف يصون الكرامة

ولعل ذلك يعتبر من الكبائر بالنسبة للسوريين، الذين توارثوا مفهوم الكرامة الانسانية على أنها قدس الأقداس تاريخياً، حيث لم يعتد السوري على أن يعيش دون عمل منتج، كما لم يعتد على أن يمنّ عليه أحد، مهما كانت صلة قرابته ومعرفته به، ولعل المقولة الدارجة «هين فلوسك ولا تهين نفوسك» تعبير مكثف عن ذلك، بغض النظر عن كل محاولات تفسيرها عكس ذلك.

بمقابل تلك الممارسات، داخلاً وخارجاً، كان واضحاً مقدار تكاتف السوريين فيما بينهم صوناً لكرامتهم، حيث عمد الكثير منهم إلى تقديم يد العون والمساعدة، وحسب الامكانات، من أجل التخلص من بعض أساليب هدر الكرامة المتبع والممارس، وهو ما تم، ويتم تغييبه بشكل كامل عن وسائل الاعلام، عمداً وعن سبق اصرار وتصميم.

ولعلنا من كل ذلك يمكننا القول ختاماً، أن تزاوج كرامة الوطن والمواطن، كشعار سياسي ووطني، كامل متكامل غير قابل للفصل، كان له مدلوله خلال السنين السابقة ما قبل الحرب والأزمة، كما سلف أعلاه، أما بعد هذه السنين، ووصول السوريين لحافة الكارثة الانسانية، فإن هذا التزاوج في الكرامة بين الوطن والمواطن أصبح أكثر عمقاً ومدلولاً، وأكثر فهماً وادراكاً.